
العنف ليس ثقافتنا

الحملة العالمية لوقف قتل ورجم المرأة

ليس من ثقافتنا الرجم
تحليل مقارنة لحقوق الإنسان والخطاب الديني في كل
من إيران ونيجيريا

روشيل تيرمان وموفوليات فيجابي
آذار- مارس 2010

الحملة العالمية لوقف قتل ورجم المرأة
برنامج إصلاح وإعادة تعريف الثقافات الخاصة بالمرأة
النساء يعشن في ظل قوانين المسلمي
آذار- مارس 2010

موجز

الرجم هو شكل من أشكال التعذيب القاسية التي تستخدم لمعاقة الرجال والنساء في حالات الزنا والعلاقات الجنسية الأخرى "غير المشروعة". ويعاقب القانون به في الوقت الراهن من قبل الأطراف المنفذة في الدولة في بلدين على الأقل، وقد تم رجم ما لا يقل عن سبعة أشخاص حتى الموت في السنوات الخمس الماضية. ويحلل هذا البحث الملخص عقوبة الرجم من خلال عدة نواحي. أولاً، نشرح كيف أن الرجم ينتهك حقوق الإنسان الأساسية، وكيف أن الرجم هو شكل من أشكال التعذيب التي تميز في كثير من الأحيان بين الجنسين من خلال إجراءات قضائية جائرة. ثانياً، على الرغم من أن الرجم في كثير من الأحيان ما يبرر باسم الإسلام، إلا أن استخدام الرجم اليوم غير إسلامي البتة و غير شرعي دينياً. وحيث أن الرجم يتم تطبيقه بشكل مختلف في بيئات مختلفة. ومن أجل بحث هذه المسألة من منظور مقارن، فإن هذا البحث يتعرض لدراسة حالتين اثنتين هما إيران ونيجيريا. وسنقوم بدراسة مفصلة للطرق المحددة التي ينشأ عنها الرجم، بالإضافة عن كيفية عمل النشطاء المحليين للقضاء على الرجم في بلدانهم. ونختم بتوصيات محددة نوجهها لصانعي السياسات وللمجتمع المدني.

المؤلف: روشيل تيرمان وموفوليات فيجابي المحرر: روشيل تيرمان
مع شكر خاص لكل من إدنا أكينو، وريما أثار، وعائشة إمام، وشادي صدر، وعائشة لي شهيد على
التعليقات

حقوق الطبع والنشر 2010 الحملة العالمية لوقف قتل ورجم المرأة و النساء في ظل قوانين
المسلمين.

www.stop-killing.org

المحتويات

شكر وتقدير وملخص	2
١ مقدمة	4
٢ خلفية موجزة عن الرجم	4
٣ الرجم وحقوق الإنسان	6
١-٣ الرجم كوسيلة تعذيب	6
٢-٣ عقوبة الموت لجريمة الزنا	7
٣-٣ التفرقة على أساس النوع الاجتماعي	7
٤-٣ المحاكمات غير العادلة	8
٤ الرجم والدين	9
١-٤ الرجم في القرآن والسنة	9
٢-٤ الحديث	10
٣-٤ الضرورة الملحة والمرونة في إقامة الحد	11
٤-٤ طريقة إثبات الزنا	12
٥ دراسة حالة ١: إيران	14
١-٥ الرجم بموجب القانون	14
٢-٥ وقف العمل بعقوبة الرجم واستمراريته	15
٣-٥ التمييز بين الجنسين والرجم	16
٤-٥ حالة: مكرمة إبراهيمي	16
٥-٥ استراتيجيات ناجحة	17
٦-٥ مستقبل الرجم في إيران	19
٦ دراسة حالة ٢: نيجيريا	20
١-٦ خلفية عن الشريعة في نيجيريا	20
٢-٦ التمييز بين الجنسين في ظل القانون	21
٣-٦ حالة: أمينة لاوال	22
٤-٦ الإستراتيجيات الناجحة	24
٧ بيانات ختامية	25
١-٧ التوصيات	26
الملاحق	27
قاموس المصطلحات الصعبة	28
المراجع	29

١ مقدمة

يعرض هذا البحث الملخص لمحة عامة عن الرجم في أيامنا المعاصرة، وذلك لأنه غير مبرر بما يكفي في كل من حقوق الإنسان ووجهات النظر الدينية. والرجم هو شكل من أشكال التعذيب القاسية التي تستخدم لمعاقة الرجال والنساء في حالات الزنا والعلاقات الجنسية الأخرى 'غير المشروعة'. وفي الوقت الراهن فإن هذه العقوبة قانونية تضطلع بها الدولة في بلدين على الأقل، وقد تم رجم ما لا يقل عن سبعة أشخاص حتى الموت في السنوات الخمس الماضية.

ويحلل البحث عقوبة الرجم من خلال عدة نواحي. أولاً، نشرح كيف أن الرجم ينتهك حقوق الإنسان الأساسية، وكيف أن الرجم هو شكل من أشكال التعذيب التي تميز في كثير من الأحيان بين الجنسين ومن خلال إجراءات قضائية جائرة. ثانياً، على الرغم من أن الرجم في كثير من الأحيان ما يبرر باسم الإسلام، إلا أن استخدام الرجم اليوم غير إسلامي البنية وغير شرعي دينياً. وذلك لأن الرجم لم يذكر في القرآن، وغير واضح في الحديث (أقوال الرسول) ويستحيل تنفيذه بسبب صعوبة إيجاد الدليل على حالات الزنا.

ومن أجل بحث هذه المسألة من منظور مقارن، فإن هذا البحث يتعرض لدراسة حالتين، هما: إيران ونيجيريا. وسنقوم بدراسة مفصلة للطرق المحددة التي ينشأ عنها الرجم، بالإضافة إلى كيفية عمل النشطاء المحليين للقضاء على الرجم في بلدانهم. ونختم بتوصيات محددة توجهها لصانعي السياسات والمجتمع المدني.

٢ خلفية موجزة عن الرجم

الرجم هو وسيلة لإيقاع عقوبة الإعدام، تقوم فيه مجموعة من الأشخاص بإلقاء الحجارة أو الصخر على الشخص المراد تنفيذ حكم الإعدام فيه. وقد استخدم الرجم عبر التاريخ في العديد من التقاليد الدينية والثقافية كشكل من أشكال عقوبة الإعدام. على سبيل المثال، تم توثيق هذه الممارسة بين الإغريق لتنفيذ حكم الإعدام في البغايا أو الزناة أو القتلة.¹ كما تم توثيقه أيضاً في التقاليد اليهودية في التوراة، والكتب الخمسة الأولى من الكتاب المقدس، والتلمود، أو القانون الشفهي اليهودي (). ويشرع العهد القديم (الكتاب المقدس) الرجم كوسيلة من وسائل التنفيذ لجرائم مثل الكفر والقتل أو الردة.² ولئن كان هناك القليل جداً من الأدلة التاريخية التي توثق حالات الرجم في العصر الحديث، إلا أنه يبدو أن ممارسته قد تم إحيائها في العقود القليلة الماضية، والآن هو في الغالب مرتبط بالإسلام والثقافة الإسلامية. لا يوجد ذكر للرجم في القرآن، ولكن العديد من رجال الدين المسلمين استشهد بحالات في الحديث،³ (أعمال وأقوال النبي)، وعندما سنتعرض لشرعية عقوبة الرجم في الإسلام في وقت لاحق في أقسام هذا البحث سنشرح الجوانب الدينية للرجم. بخلاف جميع البلدان ذات الأغلبية المسلمة، يوصف الرجم كعقوبة فقط في القوانين الجنائية لإيران والولايات الشمالية من نيجيريا الإثني عشر، مما يجعل هذين البلدين مناسبتين لحالات دراسة في هذا البحث. ورغم أن الرجم لم يتم أبداً تنفيذه في نيجيريا، إلا أنه لا يزال منصوصاً عليه في القانون، وظهرت العديد من الحالات البارزة في أيامنا المعاصرة. وإن كانت هناك

¹ انظر على سبيل المثال، "الإعدام رجماً في أثينا". العصور القديمة الكلاسيكية، المجلد 6، رقم 2.

² انظر الكتاب المقدس، العهد القديم، سفر التثنية 13:06 حتى 13:10.

³ الحديث هو كل ما يشتمل على أقوال أو أفعال النبي محمد. ويعتبر الحديث من قبل معظم المسلمين، وسيلة هامة لتحديد الطريقة الإسلامية في الحياة، أو السنة. وظل الحديث المنقول شفهاياً حتى تم تدوينه بشكل جماعي وتقييمه في مجموعات كبيرة، ومعظم هذا التدوين تم في القرنين الثامن والتاسع الميلادي. صحة الحديث المروي بواسطة شخص واحد لا تزال حتى اليوم موضع للمناقشة. وتستخدم بعض الأحاديث النبوية كأساس لتفسير الشريعة، (القوانين الإسلامية)، والذي بدوره يستخدم لوضع السياسات في دول مثل إيران.

تقارير عديدة وردت بالكتب تشير هنا أو هناك للرجم في دولة قطر، والمملكة العربية السعودية، والسودان، والإمارات العربية المتحدة، واليمن في التاريخ الحديث، ولكن هذه الروايات لا تزال غير مؤكدة.⁴ وقد أبلغ عن حالات للرجم في بلدان أخرى مثل الصومال⁵ والعراق⁶ ولكن جرت الممارسة من قبل المجتمعات خارج النطاق القانوني الوطني (مع أو من دون بذل العناية الواجبة من قبل الدولة لمنع أو معاقبة مثل هذه الأعمال). في جميع الحالات المعاصرة تقريباً، يشرع الرجم كعقوبة للزنا، أو للعلاقات الجنسية غير المشروعة. ويمكن أن يشار للزنا إلى ممارسة الجنس في حالة غير المتزوجين، وأيضاً للخيانة الزوجية. يطبق الرجم في إيران فقط على الزنا. ويطبق في نيجيريا أيضاً على علاقات مع نفس الجنس سواء بين الرجال وبعضهم أو النساء وبعضهن. ومع ذلك، وحتى الآن، يدان فقط الرجال كزنا في حالة لعلاقات من نفس الجنس. ولأن هذا البحث يركز في المقام الأول على ما تعانيه المرأة من قوانين الزنا والرجم، سيتم بحث مسألة العلاقات الجنسية المثلية بالتفصيل، على الرغم من أنه من المهم أن نذكر كيف أن الرجال أيضاً عرضة لتجربة انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بهم فيما يتعلق بالرجم.

في الأماكن التي يتم فيها تنفيذ الرجم بشكل قانوني، غالباً ما يتم إصدار مثل هذا الحكم في حالات الزنا. (هناك خلافات ما إذا كان يمكن رجم الأفراد المطلقين حتى الموت كعقوبة للزنا). يعاقب عادة على الزنا بالجلد في البلدان التي تطبق الشريعة الإسلامية. ومن الصعب إثبات جريمة الزنا. ففي جميع الحالات تقريباً، يجب أن يدلي أربعة شهود عيان بشهادتهم أمام المحكمة أنهم قد شاهدوا كلهم نفس الفعل أي دخول القضيب داخل المهبل من قبل أولئك الذين قاموا بارتكاب فعل الزنا. إذا كان أحد الشهود غير متأكد أو تراجع عن شهادة له أو لها، فإنه من الواجب معاقبة الآخرين بشدة (في معظم الحالات بمائة جلدة) لجريمة البهتان (التهمة الباطلة). وهكذا نادراً جداً ما يتم إثبات الزنا بشهادة الشهود. بدلاً من ذلك، يمكن أن يدان أحد بالزنا من خلال الاعتراف، ولكن يجب أن يتم الاعتراف عادة بأربع شهادات منفصلة، بحرية ودون ضغط أو إكراه، ويجوز للمعترف بالجرم أن يتراجع في أي وقت قبل تنفيذ الحكم. وقليلون هم من قاموا بتسليم أنفسهم طوعاً إلى الرجم - عادة ما تكون الاعترافات قسرية أو يتلاعب بها. وأخيراً، يمكن إثبات الزنا إما من خلال "معرفة" القضاة في إيران أو في بعض الأحيان بالحمل بدون زواج رسمي في نيجيريا. تشرح الأقسام اللاحقة من هذا البحث هذا الأمر بالتفصيل.

⁴ تم النص على الرجم في قوانين إقامة الحدود الباكستانية، حتى ألغي في عام 2006 بعد احتجاجات من جانب الحركة النسائية الوطنية الباكستانية. تذكر أن الرجم لا يزال موجوداً بموجب قانون العقوبات اليمني ويستخدم كعقوبة اعتباراً من عام 2008: <http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE31/012/2008/en/28b002a7-b259-11dd-8634-af6d09acdca/mde310122008en.html> تاريخ الدخول: 30 تشرين الأول - أكتوبر 2009. منظمة العفو الدولية ذكرت أيضاً أن الرجم هو عقوبة الزنا قائم في المملكة العربية السعودية منذ عام 2001: <http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE23/015/2001/en/f7e8fb6a-d8c9-11dd-ad8c-f3d4445c118e/mde230152001en.html> تاريخ الدخول: 30 تشرين الأول - أكتوبر 2009. كما ذكر ذلك في التقرير الذي أعدته (في):

<http://www.universalhumanrightsindex.org/documents/829/537/document/en/text.html> تاريخ الدخول: 30 تشرين الأول - أكتوبر 2009. في قطر، كما تفيد تقارير عام 2005 إلى أنه تم إدراج الرجم في قانون العقوبات (انظر لجنة مناهضة التعذيب عام 2006). هناك بعض الالتباس حول ما إذا كان الرجم مازال مطبقاً في هذه الدول، وكذلك ما إذا كان هناك أي وقت مضى تم تنفيذه فيه. ومن المعلوم أن الرجم معمول في ظل حكم طالبان في أفغانستان حتى عام 2001. وفي تاريخ كتابة هذا التقرير، لا يوجد حالياً ما يشير إلى مشروع قانون يجيز الرجم داخل المجلس التشريعي لإقليم أتشيه في اندونيسيا.

⁵ للحصول على حالة لرجم في الصومال، انظر على سبيل المثال: <http://www.wluml.org/english/actionsfulltxt.shtml> [156 cmd] = ط 562890-156 تاريخ الدخول: 30 تشرين الأول - أكتوبر 2009.

⁶ بالنسبة لحالة رجم في العراق، انظر على سبيل المثال: <http://www.wluml.org/english/newsfulltxt.shtml> [157 cmd] س 561239-157 تاريخ الدخول: 30 تشرين الأول - أكتوبر 2009.

٢-٣ عقوبة الموت لمقترف الزنا

بموجب الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR)، وكلاهما ملزم قانونياً لنيجيريا وإيران، بأنه ينبغي فقط تنفيذ عقوبة الإعدام لأكثر الجرائم بشاعة. وهناك إجماع داخل المجتمع الدولي أن الزنا لا يتناسب وهذا التصنيف. وتكفل المادة 6 (2) من الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية، والاجتهادات ذات الصلة للجنة حقوق الإنسان، والضمانات 1984 تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام وتحديداً تذكر أنه "لا يجوز فرض عقوبة الإعدام إلا في أشد الجرائم خطورة". على حد قول فيليب أليستون، المقرر الخاص الحالي للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو الإعدام التعسفي:

العقوبات الأخلاقية هي مسألة تتعلق بضمائر الأفراد ومعتقدات الجماعات الدينية. العقوبات الجنائية هي مسألة مختلفة تماماً، وعندما يتعلق الأمر بتهديد بالإعدام لا يمكن للدولة أن تقف مكتوفة الأيدي وتسمح بهذين النوعين من العقوبات اللتان تخرقان القانون الدولي ().

وعلاوة على ذلك، يقدم الاتحاد الأوروبي وكذلك منظمات حقوقية أخرى مثل منظمة العفو الدولية دعاوى قوية على أن الزنا لا يرخص أبداً عقوبة الإعدام، في حين يعارضون تجريم ممارسة العلاقات الجنسية بين البالغين بالتراضي سراً (الزنا مثلاً) ().

٣-٣ التفرقة ضد المرأة في العقوبة القانونية والأبعاد النوعية للرجم

النساء أكثر عرضة للحكم عليهن بالرجم من الرجال في كثير من الأحيان لأنهن غالباً ما يجدن مذنبات بارتكاب جريمة الزنا بموجب قوانين الزنا في نيجيريا وإيران. ويرجع ذلك إلى التمييز المتأصل والمسموح به قانوناً في قوانين الأحوال الشخصية، فضلاً عن ارتفاع معدلات الفقر والأمية بين النساء (انظر الأجزاء الخاصة بإيران ونيجيريا، أدناه). وهذه القوانين تشكل انتهاكاً للمادة 23 من الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية التي تضمن حقوقاً متساوية للرجال والنساء في إطار الزواج وعند فسخه، وإيران ونيجيريا هما طرفان في هذه الاتفاقية. على الرغم من ذلك، يتم التعامل مع هذه الحقوق على وجه التحديد في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، فإن إيران هي واحدة من الدول القليلة⁹ التي لم توقع على الاتفاقية.¹⁰ على الجانب الآخر وقعت نيجيريا وصدقت على الاتفاقية، وتلتزم بتقديم تقرير بشأن تنفيذها للاتفاقية للأمم المتحدة بموجب القانون الدولي (). ومع ذلك، فالمعاهدات الدولية يجب أن يتم تطبيقها محلياً ويسن بذلك تشريعات لها داخلية، قبل أن تصبح جزءاً من القانون النيجيري. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من أن نيجيريا طرفاً في اتفاقية سيداو، فإنه لا يمكن للنساء النيجيريات أن يفرضن حقوقهن بموجب هذه الاتفاقية من خلال المحاكم في نيجيريا.¹¹

⁹ الدول الأخرى التي لم توقع الاتفاقية هي: قطر، الصومال، السودان وثلاث دول بالمحيط الهادئ وهي ناورو وبالاو وتونغا. وقد قامت الولايات المتحدة بالتوقيع على الاتفاقية ولكنها لم تصدق عليها.

¹⁰ كشف المدافعون عن حقوق المرأة عن استراتيجيات تنطوي على الضغط على إيران للتصديق على الاتفاقية باعتبارها وسيلة للبدء في تغيير القوانين التمييزية، وقد تم مؤخراً تتبع هذه الاستراتيجيات بشكل مباشر من قبل الناشطين في مجال حقوق المرأة الإيرانية. لمزيد من المعلومات، انظر: <http://www.cedaw-iran.org>.

¹¹ تدخل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" CEDAW " القانون النيجيري عن طريق حالة سابقة حيث أن بعض القضاة بدأوا في الآونة الأخيرة الإشارة إلى سيداو في أحكامهم (). وقد اعتمد الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان

الاغتصاب (أو، بشكل أكثر تحديداً، تجريم الضحايا الذين هم عرضة للاغتصاب) هو أيضاً يثير القلق. العثور على حالات نساء بتهمة الزنا بعد أن ثبت تقرير تعرضهن للاغتصاب هو أقل شيوعاً في إيران مما هو عليه في دول أخرى مثل نيجيريا أو السودان () ، الحمل خارج إطار الزواج هو أيضاً عامل محتمل في التمييز ضد المرأة، ولكنه أكثر إشكالاً في نيجيريا عنه في إيران. يعتبر المذهب المالكي من الشريعة الإسلامية وهو السائد في نيجيريا، يعتبر الحمل دليلاً قاطعاً على الزنا، (يقصد هنا الزنا أو الخيانة الزوجية). وهناك حالات تعتبر فيها المرأة الحامل مقترفة لجريمة الزنا إذا لم يسبق لها الزواج أبداً، ولكن من ناحية أخرى، تكون مذنبه بارتكاب الزنا إذا كانت متزوجة مرة واحدة في حياتها وعلى الرغم من أنها حالياً مطلقة. وبالتالي تتلقى عقوبة الرجم بالرغم من زواجها من قبل (انظر قسم نيجيريا، أدناه) وهذا هو أقل إثارة للمشاكل في إيران لأنه يتم تعريف الزنا قانوناً بأنه لا يطبق إلا على الأفراد المتزوجون حالياً. ومع ذلك، تتعرض النساء الحوامل غير المتزوجات لخطر إدانتهم بالخيانة الزوجية غير القانونية، وقد تصل عقوبتها إلى مائة جلدة بعد أن تضع حملها.

٣-٤ محاكمات غير عادلة

تواجه النساء تمييزاً واسعاً بين الجنسين في قاعة المحكمة. غالبية الحالات الموثقة للرجم في إيران ونيجيريا تنطوي على محاكمات جائرة تؤدي إلى حكم مشكوك فيها وإجراءات قضائية غير مشروعة في حالات الزنا غالباً ما تعتمد على النوع الاجتماعي. وكما سبق الإشارة إليه فإنه من العسير إثبات حالة الزنا وهناك حاجة إلى أربعة شهود عيان لإثبات الذنب (إلى جانب اعتراف أو 'معرفة القاضي'). ومع ذلك، تعتبر شهادة المرأة في إيران نصف شهادة الرجل. هذا هو، شهادة امرأتين تعادل شهادة رجل واحد. في الغالب الأعم، يتم إثبات الزنا بالاعتراف بدلاً من شهادات شهود العيان. ومع ذلك، فإن الإجراءات التي يتم بموجبها الحصول على هذه الاعترافات كثيراً ما تنتهك معايير حقوق الإنسان. على سبيل المثال، تم توثيق الانتهاكات التالية في الحالات التي تنطوي على عقوبة الرجم: اعتراف أفراد بعد الاعتداء ويعيشون في ظروف سجن قاسية؛ وتم رفض حقهم الشرعي في استشارة محام قبل الإقرار، ولم يتم تعريفهم بعواقب اعترافهم (أي احتمال رجمهم)؛ كانوا أميين، وليس باستطاعتهم أن يفهموا على نحو كاف خطورة قيامهم بالتوقيع على اعتراف إذا ما طلب منهم ذلك، أو أنهم في وقت لاحق يمكنهم نفي اعترافاتهم، وبموجب القانون الإيراني والنيجيري يمكن فوراً إلغاء أو نفي الإقرار أمام المحكمة، ولكن إنكارهم ذلك لم يلق استجابة أو قبول () ؛ لأحد هذه الأسباب أو أكثرها، العديد من الاعترافات التي تؤدي إلى أحكام بالرجم إما أنها تنتهك القوانين الجنائية وقوانين الإجراءات الجنائية والإثبات، أو قواعد حقوق الإنسان التي تكفل الحماية ضد الاعتراف القسري.

المصدر الأكثر شيوعاً لإثبات الذنب في حالات الزنا في إيران هو 'معرفة القاضي' (تترجم 'علم القاضي'، في بعض الأحيان 'الحدس'، أو 'الشعور الغريزي')¹² هنا يصدر القاضي الحكم بناءً على فهمه الشخصي للقضية بغض النظر عن الأدلة، أو عدم

12 وحقوق الناس من خلال منظمة الوحدة الأفريقية في عام 1981 والذي تم تطبيقه محلياً في نيجيريا، وبالتالي أصبح جزءاً من القانون الوطني. ومع ذلك، فإن حقوق المرأة ورد النص عليها بشكل مبهم في الميثاق () وتم التصديق على بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق المرأة في أفريقيا، والذي يبيّن مباشرة على الاتفاقية، من نيجيريا، ولكن لم يتم بعد تطبيقه محلياً.

12 ثمانية من أحدث عشر حالات رجم إيران تمت بناءً على 'معرفة' القاضي.

13 انظر قانون العقوبات الإيراني، "إقامة الحدود والقوانين المتصلة بها"، الفصل 1، الباب 99 و 141. القسم 120 ينص على ما يلي: "يجوز للقاضي التصرف وفقاً لمعرفته في المسائل المتصلة بحدود الله وكذلك بالنسبة تلك المتعلقة بالناس، وتنفيذ حدود الله، ومع ذلك، من الضروري عليه أن يذكر مصدر معلوماته." نقلاً عن () .

وجودها، والتي قدمت إلى المحكمة. وهناك قدر كبير من الجدل حول المبررات القانونية والدينية لإجراء 'معرفة القاضي'، وليس هناك توافق في الآراء بين علماء الشيعة ما إذا كان يجب على القاضي أن يشهد بنفسه على وقوع فعل الزنا أم لا، قبل أن يقرر ما إذا كان المتهم مذنباً بارتكاب جريمة الزنا. يصدر القاضي حكمه في كثير من الأحيان، كما يحدث اليوم، على أساس معرفته الخاصة، ودون أي دليل دامغ على الإطلاق. وتتعرض المرأة بشدة، بسبب الوصمة الاجتماعية السلبية المرتبطة بالحياة الجنسية للمرأة، جنباً إلى جنب مع التمييز بين الجنسين في الشريعة، لإدانتها بالزنا نتيجة معرفة القاضي () ؛ () .
ولا يوجد في إيران قاضيات، وعلاوة على ذلك، فإن منهج معرفة القاضي متناقض، ويفتقر إلى المحاسبة والمساءلة، ويتنهد كلاً من الدستور الإيراني والمادة 14 من الإتفاقية الدولية التي تكفل محاكمة عادلة، وإيران طرف فيها () .

وفي حين أنه لا يوجد في نيجيريا منهج مماثل 'لمعرفة القاضي'، فإن هناك عوامل أخرى تلعب دوراً في الخروج بمحاكمات جائرة. فالفقر ونقص التعليم والأمية، وعدم الحصول على مساعدة قانونية أو مشورة، وعدم احترام الضمانات الإجرائية أو العدالة الإجرائية من قبل قضاة المحكمة، كل ذلك يعمل على منع النساء من الحصول على محاكمة عادلة ومتوازنة عندما يتم تهماهن بالزنا () . انظر القسم عن نيجيريا للمزيد من التفاصيل المحددة عن الحالة النيجيرية.

٤-٤ الرجم والدين ١-٤ الرجم في القرآن والسنة

كان علماء الدين المسلمون يجاهدون لتعريف الزنا وتحديد عقوبته منذ الجيل الأول من فقهاء المسلمين بعد وفاة النبي. يرد ذكر الزنا في القرآن الكريم في ٢٧ آية، ولكن لم يذكر أبداً الرجم كنوع من العقاب. بل يأمر بمائة جلدة في آية واحدة¹³ والسجن مدى الحياة في آية أخرى¹⁴. من ناحية أخرى، تصور السنة (أقوال وأفعال النبي وفق ما جاء عن أصحابه) يأمر بالرجم أحياناً كعقوبة للزنا.

تشكل هذه الأحاديث في الغالب الأعم الأساس للحجج الدينية لصالح الرجم. ومع ذلك، فإن أكثر هذه الأحاديث وثوقاً لا يمكن ألا تكون موضع خلاف. على سبيل المثال، ذكر الصحابي عبدالله أبو أوفى أنه في حين أن النبي صلي قد أيد الرجم خلال حياته، كان هناك قدر كبير من الارتباك بين الفقهاء في وقت مبكر عما إذا كان قد فعل ذلك قبل أو بعد نزول سورة النور والتي تنص على مائة جلدة للزنا.¹⁵ وعلاوة على ذلك، تنص سورة النور في الآية الثالثة على ما يلي: {الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين}. كيف يمكن أن يدان المرء بارتكاب جريمة الزنا وإقامة علاقات جنسية مع زانية أو زاني إذا كان هو أو هي يرمم حتى الموت؟ ()
أدخل الجيل الأول من علماء الفقه المسلمين بعد وفاة النبي الزنا كواحد من الجرائم الست الكبرى، والحدود (المفرد: الحد)، في القوانين الإسلامية (أو التقاليد القانونية الإسلامية) هي عقوبة حددها الله في القرآن الكريم وتطبيقها هو حق الله. وهذا جعل الزنا جريمة يفترض

¹³ سورة 24: 2.

¹⁴ سورة الأنعام 6: 15-16.

¹⁵ ورد الحديث في صحيح البخاري، نقلاً عن ابن عمر. انظر: البخاري المجلد - 8، كتاب 82، عدد 804، حيث سئل مباشرة أين ومتي؛ عما إذا كان النبي محمد قد نص على الرجم قبل أو بعد نزول سورة النور، أجاب أبو أوفى، "لا أعلم". نقلاً عن ()
() لقراءة الحديث كاملاً هنا:

<http://www.usc.edu/schools/college/crcc/engagement/resources/texts/muslim/hadith/bukhari/082.sbt.ht>
ml # 008.082.804 تاريخ الدخول: 30 تشرين الأول- أكتوبر، 2009.

ألا تغتفر بموجب القانون الجنائي الإسلامي. ولكن، خلافاً للجرائم الكبرى الخمس الأخرى (البهتان (الاتهام بالباطل) والسرقعة والسطو المسلح، وشرب الخمر والردة) والمنصوص عليها في القرآن الكريم، دفع الجدل حول طبيعة الزنا في القرآن والسنة الكثيرين للتساؤل حول حد الزنا، وهل يعتبر حداً من الحدود. حقيقة أن الرجم كعقوبة للزنا تعتمد فقط على السنة، وليس على القرآن، يخالف التعريف الفعلي للحدود التي فرضها الله () . ووفقاً لرضا أصلان، ينبغي أن تكون هذه الحقيقة وحدها كافية لوضع حد فوري لممارسة رجم الزناة، وبعض الساسة الإيرانيين والمسؤولين الدينيين يؤيدون هذا الرأي () ، كذا العديد من العلماء النيجيريين.

ومن أجل حساب التناقضات بين القرآن والسنة فيما يتعلق الرجم، قال () أن الرجم لم يذكر في القرآن الكريم لأنها 'آية مفقودة'. وكانت هذه الآية جزء من الوحي النبوي ولكن بنحو ما قد فقدت في النسخ. ويقول البعض أنها نسيت من قبل أولئك الذين يدنون الوحي من الذاكرة، والبعض الآخر يقول أنها كتبت، ولكن الآية أكلتها معزة.¹⁶ تم رفض هذه الحجة على نطاق واسع من قبل الشيعة الذين يشككون في قدرة السنة على إلغاء القرآن الكريم، فضلاً عن أولئك الذين يرفضون شرعية عمر واعتباره خليفة.¹⁷ كما تقدم أيضاً مشكلة صعبة للفقهاء المسلمين السنة عند شرح - كيف يمكن لشيء أن يكون في الأصل جزءاً من الوحي وألا يدرج في القرآن، حيث أن كلمة الله كاملة وتامة؟ وقد علل البعض أن الخليفة عمر كان يحاول على الأرجح تقديم إجابة عن هذه التناقضات، وفي ذات الوقت يصادق على ممارسة شائعة قائمة بالفعل بسبب التأثير القوي لقانون التلمود في المجتمعات الإسلامية المبكرة () .

٤-٢ الحديث

في الحديث¹⁸ الذي يذكر فيه الرجم، هناك بعض الاتجاهات التي تبرز. الأولى، العديد من ضحايا الرجم هم من اليهود، وليس المسلمين. وكان الرجم عقوبة شائعة في المجتمعات اليهودية، والمصادق عليها من التلمود. ومن الشائع أيضاً بين جيرانهم العرب في ذلك الوقت بسبب التأثير الواسع الانتشار لقانون التلمود. الثانية، أن المسلمين الذين رجموا حتى الموت تم تشجيعهم بشدة على يد النبي على عدم الاعتراف وبالتالي تجنب الحد. في أحد الأحاديث النبوية، يرجع النبي صلي الله عليه وسلم رجلاً يعترف لأربع مرات بالزنا (يخبره بدلاً من ذلك بأن ينوب إلى الله ويتوب إليه) قبل إصدار حد الرجم في نهاية الأمر.¹⁹ لهذه الاتجاهات آثار هامة عديدة. أولاً؛ قد جادل البعض بأن الرجم كان قانوناً معمولاً به وليس قانوناً دستورياً () . وبعبارة أخرى، فإن النبي أجاز مجرد ممارسة جارية شائعة في ذلك الوقت. وهذا يعني أن الممارسة ليست بالضرورة ملائمة لواقع اليوم والنبي لم يوص بهذه العقوبة على جميع الناس في جميع الأوقات. ثانياً، لا يحتاج المرء إلى الاعتراف أو أن يعاقب من أجل أن

¹⁶ () يذهب بقدر كبير من التفصيل على بطلان هذا الادعاء. عن حديث حول هذه المسألة، انظر صحيح البخاري، المجلد 8، كتاب 82، عدد 816:

<http://www.usc.edu/schools/college/crcc/engagement/resources/texts/muslim/hadith/bukhari/082.sbt.htm>
ml # 008.082.804 تاريخ الدخول: 30 تشرين الأول - أكتوبر 2009.

¹⁷ للمزيد عن رأي الشيعة بشأن فسخ القرآن، انظر فتاوى في الرد على الأنصار.

¹⁸ تختلف كتب الحديث بالنسبة للمسلمين الشيعة والسنة. وفقاً لفقهاء الشيعة الإثني، لا يتكون الحديث فقط على أقوال وأفعال النبي سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم، ولكن الأئمة الاثني عشر أيضاً. وبالتالي، ففن تبرير الرجم علماء الشيعة، ليس فقط من حديث النبي سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم، ولكن من الأئمة كذلك، وبخاصة الإمام علي.

¹⁹ ورد هذا الحديث في مصادر كثيرة، ولكن بالنسبة هذه الرواية أنظر كتاب صحيح مسلم 017، رقم 4196:

<http://www.usc.edu/schools/college/crcc/engagement/resources/texts/muslim/hadith/muslim/017.smt.htm>
ml # 017.4205 تاريخ الدخول: 30 تشرين الأول - أكتوبر 2009.

يغفر له. يروى في حديث أن النبي قد قال: "ادرأوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة".²⁰ في الواقع، في الحديث الذي يستخدم لدعم الرجم كعقوبة المسلمين، حاول النبي إقناع الزاني بالاعتراف. لتوضيح ذلك:

جاء رجل إلى النبي، معترفاً بالزنا. في مثل هذه الأمور ينبغي تكرار الاعتراف أربع مرات لتحقيق المصادقية. قال النبي، "ربما كنت تعني أنك قبلتها؟" قال الرجل "لا لقد كان زنا." قال النبي مرة أخرى، "ولعلك قد قرصتها"، متمنياً مرة أخرى أن يقول الرجل "نعم"، وأنه سوف يتم العفو عنه بعد ذلك. ولكنه الرجل أجابه بإجابة سلبية. واستمر هذا الحوار حتى أصبح واضحاً تماماً أن الرجل ارتكب الزنا ويتوسل إقامة الحد عليه من أجل أن يعفى من العقاب في الحياة الأخرى.²¹

وفي حادثة أخرى، جاءت امرأة إلى الإمام علي (ابن عم النبي وشخصية مهمة جدا في الإسلام الشيعي)، واعترفت بالزنا، فأعرض عنها. ثم عادت بعدها مرتين ولكنه كان يعرض عنها في كل مرة. وأخيراً، في المرة الرابعة، "ظهر عدم الرضا على الإمام علي، حيث أن الأمر وصل إلى نقطة اللاعودة ولم يبق أي بديل له سوى إقامة الحد عليها. تبين لنا هذه الأمثلة أن المرء غير ملزم بأن يعترف بارتكاب الزنا في الإسلام، وأن التوبة إلى الله كافية للمغفرة. وبعض علماء الشيعة تفسر هذا الحديث بأنه أمر للقاضي بأن "يبدل قصارى جهده لعدم إثبات جريمة الزنا" (الشيرازي).

بالطبع، لا بد أيضاً من أن تكون شرعية الحديث موضع شك. كل من الشيعة وكثير من علماء السنة يميلون إلى الاعتقاد بأن أي حديث غير معصوم تماماً، كما أن مدونوه من البشر غير معصومين. ويقول محمد بن يعقوب الكليني، الباحث الشيعي الجليل في الحديث والشريعة الإسلامية في القرن الرابع: "انظروا في مختلف الأحاديث بواسطة كتاب الله؛ كل ما يتفق مع ذلك خذوه، وما اختلف مع ذلك فأرفضوه".²² وبالمثل، حذر الإمام مالك، مؤسس المدرسة الفقهية السنية السائدة في نيجيريا، من قبول أي تقليد قانوني على أنه معصوم، قائلاً: "إنما أنا بشر أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي، فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه". وبالإضافة إلى ذلك، أخذ الإمام أبوحنيفة مؤسس المذهب الحنفي، بأقل من عشرين حديث موثوق به (من مئات إن لم يكن الآلاف من الأحاديث) وهو بذلك لم يستخدم الحديث إلا قليلاً. وبذلك وفي نظر المدارس السنية للشريعة، فإن المسلمون النبهاء هم الذين يبحثون ويدرسون ما يكتبه الآخرون. وكان من المقبول أن يعتبر تقليداً قانونياً واحداً صحيحاً في مسألة ما، وآخر أصح في مسألة أخرى () .

٤-٣ الضرورة الملحة والمرونة في إقامة الحد

حتى لو كان الزنا هو جزء شرعي من الجرائم الحدية، ويجادل البعض بأن الحدية ليست بالضرورة شيئاً دائماً، وغير مرنة. ويجادل البعض بأن العقوبات الحدية، بدلاً من أن تكون شيئاً مطلوباً، هي في الواقع أقصى عقوبة مسموح بها في الإسلام، وينبغي ألا يتم الحكم بها في كل حالة. على سبيل المثال، لأن القرآن يؤكد في نهاية المطاف على إصلاح الجاني من خلال التوبة وطلب الرحمة من الله فيجب ألا ينظر إلى العقوبات الحدية على أنها ضرورات بل على

²⁰ سنن الترمذي، رقم: 1424.

²¹ <http://www.al-islam.org/discourses/7.htm>. تاريخ الدخول: 30 تشرين الأول - أكتوبر 2009.

²² من كتاب أصول الكافي للكليني، المقدمة. ونقلاً عن إجابة الأنصار.

أنها توضيح لوزن الفجور في الجريمة نفسها () وعلى الرغم من أن الزنا قد يكون خطيئة منكراة في نظر الله، فإنه ليس من واجب الدولة المعاقبة بالزنا بأقصى العقوبة لمنصوص عليها في القرآن الكريم. بل إن القرآن الكريم يذكر أن الفرد الورع من واجبه الديني أن يتوب.

ومن المهم أيضاً الاعتراف بحجة 'الضرورة الملحة'، التي تنص على أنه إذا كان تنفيذ الرجم يضر بالمصلحة الوطنية أو الإضرار بسمعة الإسلام، فإنه يمكن التخلي عنه بصورة قانونية. إذا كان الرجم في أي وقت، أو في أي مكان يضعف الإيمان أو يلحق الضرر بسمعة الإسلام، عندها يجب ألا يتم تنفيذه () . يستخدم قادة جمهورية إيران الإسلامية مذهب المصلحة أو الضرورات (الضرورة الملحة) لتبرير القوانين التي لا تتفق مع، أو حتى تتناقض مع مبادئ الشريعة الإسلامية.²³ إذا كان أحد يستطيع أن يثبت أن الرجم يقع ضمن الأسباب التي تصيب سمعة الإسلام أو أمن الإسلام أو الجمهورية الإسلامية بالضرر، من ثم يمكن حظره بصورة مشروعة.

تقارير عدة تذكر، منها تقرير لآية الله موسوي بنجوردي، وهو عضو سابق في المجلس الأعلى للقضاء بعد الثورة ورئيس اللجنة الإسلامية لحقوق الإنسان، أن آية الله الخميني نفسه أصدر تعميماً في عام 1981 يحظر فيه على القضاة إصدار عقوبة بالرجم ()

() على الرغم من ذلك، لم يتضح بعد ما حدث لهذا المرسوم، ومصادر أخرى تثبت أن الخميني عارض الحكم بالرجم في السنوات الأولى من عمر الجمهورية الإسلامية.²⁴ تقتزن عادة حجة 'الضرورة الملحة' بفكرة أن الرجم، في حين أنه ربما كان مناسباً خلال عهد النبي، فإنه لم يعد مقبولاً في ظل الظروف الحالية. يقول آية الله صانعي، وهو مسؤول ديني رفيع المستوى في إيران، يعتقد بعض العلماء أن الرجم ربما كان مناسباً في عهد النبي وخلفائه، ولكن في الوقت الحاضر، عقوبة الزنا يجب أن تكون شيئاً آخر غير عقوبة الإعدام ()²⁵ . ويقول أيضاً باحتمالية أن العقوبات الحدية لا تطبق في زمن الإمام الثاني عشر المهدي الغائب (أي في الوقت الراهن). ستكون عودة الإمام الثاني عشر بدء عهد جديد من العدالة؛ وفي حالة غيابه، يجب وقف العمل بالحدود. ينطبق مفهوم المرونة أيضاً على الحالة النيجيرية. هناك مثال أن الخليفة عمر رفض قطع يد السارق في زمن الجماعة.²⁶ يجادل بعض العلماء المحافظون أن الدعوة لحظر الرجم؛ معناها اعتراف بأن النبي ارتكب ذنباً أو بعض المخالفات، ولكن هذه الحجة ليست ذات مصداقية. يحتاج المرء فقط أن ينظر إلى فرض حظر عالمي على الرق، الذي دعا إليه النبي بشدة خلال فترة وجوده، ليدرك أن تغيير القانون لا ينقض من إيمان المسلم بأن النبي نموذجاً يحتذى للبشرية.

٤-٤ طريقة إثبات الزنا

²³ من حيث المبدأ أو النهج للقانوني، هذا المذهب يستمد شرعيته من فكرة أن الغرض الأساسي للتشريع في الإسلام هو تأمين الرفاهية للناس من خلال تعزيز فوائدهم وحمايتهم من أي ضرر. وقال آية الله الخميني: "إن الحكومة مخولة بأن تقوم من جانب واحد بإلغاء أي اتفاقيات شرعية أبرمت مع الناس عندما تكون هذه الاتفاقيات تتعارض مع مصلحة البلد أو الإسلام." نقلًا عن ()

²⁴ لا يوجد دليل على وجود الرجم يتم في الأماكن العامة بعد صدور مرسوم الخميني. انظر: ، جريدة خداد، 3 خداد 1377 (24 أيار- مايو)، ص 6 ؛ "Negahī be Hokm-e Sangsar" (نظرة على حكم الرجم)، صحيفة إعتامد ميلي الإلكترونية، العدد 412، 24 تير 1386 (15 تموز- يوليو) . نقلًا عن

²⁵ يقدم العلماء والمسؤولين الآخرين هذه الحجة أيضاً. انظر: ؛ ويقول أيضاً أن آخر حجة صحيحة لتنفيذ العقوبات الحدية مثل الرجم دائماً ما تكون خاضعة للشك، وينبغي وقفها وإحلال محلها بفترة تعزيز العقوبات التي تسمح لمزيد من المرونة. نقلًا عن ²⁶ (ص 58).

يجادل البعض بما أنه من الصعب جداً من الناحية الشرعية إثبات حالة إرتكاب الزنا بما لا يدع مجالاً للشك، فإن وقف العمل بالرجم يعد شيئاً عملياً (

) من أجل أن يتم إثبات إرتكاب جريمة الزنا بصورة لا تدعو للشك، يجب أن يكون مرتكب الجريمة سليم العقل ومرتزجاً حينها (صالح المنجد). وعن هذا الأخير، يمكن القول أن عقوبة الزنا لا ينبغي أن تطبق إذا كان أحد الأفراد مسافراً، أو مريضاً، أو بطريقة أو أخرى غير قادر على تلبية حاجاته الجنسية مع شريكه.

وفقاً للتفسيرات الرئيسية (السنة والشريعة على حد سواء)، من أجل أن يثبت الزنا بواسطة الشهود، وجوب أن يكون أربعة شهود "عدل" رجال أو ثلاثة شهود "عدل" رجال وامرأتين "عدل" قد شاهدوا فعل الجماع (أي الإجتماع الخاص للأطراف المعنية) في نفس الوقت، والتأكد من أن الفاعلين للزنا ليسا متزوجين من بعضهما. وبالتالي يجب أن يكون الطرفان الزناة قد قاما بإرتكاب الفعل الفاضح في مكان عام. وعلاوة على ذلك، إذا تراجع أي من الشهود عن شهادته قبل تنفيذ العقوبة بموجبها، ينبغي التخلي عن العقاب ووجوب معاقبة الشهود الآخرين بجريمة البهتان (التهمة الباطلة) (ابن آدم الكوثري)، وذلك لا يعمل على تشجيع الأفراد للإدلاء بشهادته في المقام الأول. كما رأينا، لا بد من الاعتراف عن طيب خاطر ودون إكراه مع الفهم المطلق للعواقب. وعلاوة على ذلك، وحتى بعد الاعتراف، وإذا تراجع المتهم عن الاعتراف، يكون تراجع مقبولاً وفقاً للإجراءات الدينية () . وبعبارة أخرى، يجب أن يتقدم المدعى عليه متطوعاً بأن يتم تنفيذ الرجم بالحجارة عليه حتى الموت.

ومن المعروف أن معظم نتائج حالات الرجم في إيران تتم باعتراف مشكوك فيه أو بـ 'معرفة القاضي'. ومع ذلك، لم نجد أي أساس ديني لثغرة عن منهج 'معرفة القاضي' كما يتم ممارسته عملياً. في الواقع، لقد تحدث العديد من المسؤولين الإيرانيين وعلماء الدين ضد هذا المنهج . وهناك حجج أخرى

ضد الرجم جديرة بالملاحظة تشير إلى الأسلوب الذي يتم به الرجم. ويجادل البعض أن الرجم لا يمكن بصورة مشروعة إلا في مكان عام ومع حضور الشهود، والقاضي، ويقوم المرشد السياسي بنفسه برمي أول الحجارة. وهذا، بلا شك، من المستبعد جداً أن يحدث في إيران الحديثة () .²⁷

في نيجيريا، يمكن أن يتم إثبات جريمة الزنا وفق المذهب المالكي بثلاثة طرق: من خلال الأدلة، وبالاعتراف، وبالحمل. شاهد الإثبات والاعتراف هو نفس الإجراء في المذهب المالكي كما هو الحال في مذهب الشيعة المذكورة أعلاه. الفرق الملحوظ يتعلق ببرهان الحمل. من منظور القانون العام، الحمل هو أكثر الأدلة إثباتاً للزنا، ولكن هناك طرق عديدة يمكن للمرأة من خلالها أن تصبح بها حاملاً دون أن ترزني (مثل الاغتصاب، والتلقيح الاصطناعي، ومن خلال زوج واحد قانوني، الخ).

ومع ذلك، من المذاهب السنية الأربعة، فإن المذهب المالكي فقط هو الذي يقبل الحمل من امرأة غير متزوجة دليلاً قاطعاً على الزنا (إلا إذا كانت قادرة على تقديم دليل لتبرئة نفسها) يقول الإمام المالكي في الموطأ ما يلي:

²⁷ بموجب القانون الإيراني، يجب أن يكون هناك ثلاثة أشخاص على الأقل مشاركين في عملية الرجم. ويجب أن يكون من بينهم القاضي وشهود عيان، ولكن ذلك ليس بالضرورة لازم. انظر: http://hoghoogh.online.fr/article.php3?_idfiarticle=87 لمزيد من المعلومات. تاريخ الدخول: كانون الأول- ديسمبر 2009.

الأمر عندنا في المرأة توجد حاملاً ولا زوج لها، فتقول: قد استكرهت، أو تقول: تزوجت، إن ذلك لا يقبل منها، وإنما يقام عليها الحد، إلا أن يكون لها على ما ادعت من النكاح بينة، أو على أنها استكرهت، أو جاءت تدمي إن كانت بكرًا، أو استغاثت حتى أتيت وهي على ذلك الحال، أو ما أشبه هذا من الأمر الذي تبلغ فيه فضيحة نفسها، قال: فإن لم تأت بشيء من هذا أقيم عليها الحد، ولم يقبل منها ما ادعت من ذلك. (مقتبسة من ()).

ومع ذلك، فالعديد من المراقبين يعترضون على هذا الموقف مشيرين إلى أن الحمل في الأزمنة المعاصرة لم يعد بالضرورة يعني الجماع، وأن المدارس الأخرى قد تكون مناسبة أكثر لظروف نيجيريا الحديثة ().

٥ دراسة حالة ١: إيران ١-٥ الرجم بموجب القانون

لم يكن الرجم موجوداً في إيران في العصر الحديث حتى عام 1983، عندما تم التصديق على قانون العقوبات الإسلامي المعاصر، وتقنين أحكام الشريعة الإسلامية على أساس المذهب الشيعي الإثني عشر²⁸. وينص قانون العقوبات الإسلامي²⁹ على الرجم كعقوبة للزنا³⁰ وواضح ومحدد جداً فيما يتعلق بتفاصيل التنفيذ. تشير المادة ٦٣ من قانون العقوبات الإسلامي إلى أن الزنا ينطبق على الفعل الجنسي غير المشروع حيث يكون أحد الطرفين علياً الأقل غير متزوج من طرف ثالث. وهو لا يتضمن الزنا قبل الزواج، على الرغم من أن هذا هو أيضاً غير قانوني. وتنص المادة: "الزنا هو فعل الجماع، بما في ذلك الوطء في الدبر، بين رجل وامرأة محرمان لبعضها البعض، إلا إذا ارتكب الفعل دون قصد". هذا التعريف هو موضوع نقاش وبعض فقهاء المسلمين يقولون أنه لا ينبغي توقيع حد الزنا على الحالات التي يكون فيها الشخص المتزوج غير قادر على الانسجام مع قرينه بسبب ظروف مقبولة من الناحية القانونية، مثل السفر لفترات طويلة، أو السجن مدى الحياة أو المرض أو الإعاقة.

تنص المادة ١٠٢ من قانون العقوبات، على وجوب دفن الرجال حتى خصورهم والنساء حتى صدورهن عند التنفيذ. وتنص المادة ١٠٤ عند عقوبة الزنا، على أن الحجارة المستخدمة "لا ينبغي أن تكون كبيرة بحيث تقتل شخص جراً ضربة واحدة أو ضربتين، ولا ينبغي أن تكون صغيرة جداً بحيث لا يمكن أن تكون على النحو المحدد كحجارة (حصي)". (في بعض الحالات، إذا تمكن المحكوم عليه من الهرب من الخندق خلال الرجم، عندها ينبغي الإفراج عنه. ومع ذلك، لأن القانون يدعو إلى دفن النساء حتى صدورهن

²⁸ المذهب الشيعي الأئمة الإثنا عشر هو أكبر فرع من الإسلام الشيعي. اسم مستمد من الاعتقاد في اثني عشر زعماء إلهياً، والمعروفة باسم الأئمة الأثني عشر. يتقاسم الأئمة الإثنا عشر العديد من المعتقدات مع المسلمين السنة ولكن يرون أن عائلة النبي صلي الله عليه وسلم (أهل البيت) وبعض الأفراد من بين ذريته، هم الذين معروفون بإسم الأئمة، لهم ولاية روحية وسياسية خاصة على جماعة المسلمين. يعتقد الشيعة أن علي، وهو ابن عم النبي وصهره، هو أول هؤلاء الأئمة والخليفة الشرعي لسيدنا محمد صلي الله عليه وسلم، وبالتالي فإنهم يرفضون شرعية الخلفاء الراشدين الثلاثة الذين أعقبوا وفاة سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم. يعتقد الأئمة الإثنا عشر بكثير من المبادئ نفسها من التشيع مع الطوائف ذات الصلة، ولكنها تختلف في عدد من الأئمة و/أو مسار الخلافة من الإمامة.

²⁹ يمكن الإطلاع على قسم كامل من قانون العقوبات الإسلامي في التعامل مع الزنا باللغة الإنكليزية هنا:

[http://www.wluml.org/english/newsfulltxt.shtml?cmd\[157\]=x=-157-555118](http://www.wluml.org/english/newsfulltxt.shtml?cmd[157]=x=-157-555118)

تاريخ الدخول: 30 تشرين الأول- أكتوبر 2009

30 للحصول على نظرة محددة في مختلف الفصائل بشأن الرجم، انظر محبوبة (2007).

والرجال حتى وسطهم فقط، فالمرأة فرصتها في الإفلات أقل من الرجال)
(.

عبء الإثبات اللازم لإثبات حالات الزنا صعب جداً، حيث كان قانون العقوبات الإسلامي في إيران، وتحديداً المواد ٦٣-١٠٧، صريحاً في وصفه للإجراءات التي ينبغي اتباعها في حالات الزنا وعندما يكون الرجم هو الحكم المناسب. وهنا ملاحظة خاصة على المواد: المادة ٦٨، تتطلب أن يعترف الرجل أو المرأة بالزنا أربع مرات أمام قاضٍ ليحكم عليه أو عليها بعقوبة الزنا، المادة ٧١، إلغاء عقوبة القتل أو الرجم إذا كان الشخص يعترف بالزنا ثم ينكره؛ المادة ٧٤، تتطلب شهادات شهود عيان أي أربعة رجال فقط أو ثلاثة رجال وامرأتين فقط (بمعنى أن شهود العيان رأوا فعل الجماع، وعلى وجه التحديد اختراق القضيب داخل المهبل)؛ والمادة ٨١، تطلب إلغاء العقوبة إذا كان المتهم قد تاب قبل الشهادة. ونتيجة لهذا المانع غير القابل للوصول تقريباً بالأدلة الداعمة، تصدر معظم أحكام الرجم بناءً على 'معرفة القضاة' أو 'حدسهم' لا شهادة ولا اعتراف (). تسمح المادة ١٠٥ من قانون العقوبات الإسلامي في إيران للقاضي بالحكم وفقاً لحدسه الخاص، ولكن ذلك فقط إذا كان يستند في حكمه على أدلة موثقة. هذه الأحكام غالباً ما تكون مشبوهة ومريبة، لأنها تنبع من 'الشعور الغريزي' للقضاة بدلاً من الأدلة الدامغة. ونتيجة السماح بنهج 'معرفة القاضي'، وهو نظام يستثني المرأة، فإنه يوفر ثغرة لعبء الإثبات ويصدر أحكاماً بالرجم غير متسقة.

٥-٢ وقف العمل بعقوبة الرجم واستمراريتها

في حين كان الرجم قانونياً في الكتب، قامت الحكومة بوضع قرار رسمي بتعليق العمل به نتيجة للجدل الواسع حوله داخلياً ودولياً وللغضب الشعبي العارم في السنوات الأولى من عمر الجمهورية الإسلامية. ونتيجة لذلك، نادراً ما كان يطبق الرجم. ومع ذلك، لا يزال الكثير من الجمهور غاضب لأن مثل هذه الممارسات الرجعية الملتوية كانت جزءاً من قوانينهم. وأخيراً، في عام 2002، أشارت وزارة العدل بأن الرجم لن يمارس في إيران. إلا أنه بعد انتخاب الرئيس أحمددي نجاد (2005 - حتى الآن) وهزيمة الحركة الإصلاحية (المرتبط في الغالب بحيازة خاتمي للرئاسة في الفترة من 1997 حتى 2004) تم إحياء هذه الممارسة.

يمكن للقضاة المستقلين إصدار أحكام بالرجم على الرغم من وقف العمل به نظراً لهيكل النظام القضائي الإيراني. حيث أن استقلال القضاة محمي في حالات إصدار وتنفيذ الأحكام القضائية في إيران، لأن الإسلام لا يحتوي على تسلسل هرمي تشغيلى مماثل لذلك الموجود بالكنيسة الكاثوليكية الرومانية، ورئيس السلطة القضائية، سواء كانت مؤسسة إسلامية أو خلافة، ليس لديه أدنى ولاية على القضاة الذين هم أدنى درجة منه أو على أحكامهم. بذلك، يمكن أن يختلف العديد من كبار آيات الله وزعماء دينيين آخرين مع مشروعية عقوبة الرجم ومع ذلك ليس باستطاعتهم التأثير على القضاة الذين 'الأقل درجة' عند تنفيذ هذه الأحكام. باختصار، مع وجود هذا النقص في المساواة وما لم يتم حظر الرجم بموجب القانون، سوف يواصل القضاة الحكم به، بغض النظر عن الآراء الدينية من رؤسائهم في القضاء أو في الوزارات. وفي جميع الحالات، فالقضاة ملزمون باحترام القانون قبل أي أمر إجرائي (). ومع ذلك، فإن كبار الزعماء الدينيين لديهم تأثير على

المجلس الإيراني (البرلمان) الذي عهدت إليه سلطة بسن القوانين، بالإضافة إلى مجلس صيانة الدستور، الذي يجب عليه أن يوافق على مثل هذه القوانين قبل تنفيذها.³¹

31 المادة 83 من قانون العقوبات الإسلامي في إيران. للحصول على نظرة محددة في مختلف الفصائل بشأن الرجم، انظر ().

ومن المهم أن نذكر أن الرجم يرتبط في إيران ارتباطاً وثيقاً بسياق ثورة 1979 وبالناطق الواسع للسياسة الإيرانية. وبصفة عامة، يمثل الرجم مجرد شكل واحد من أشكال العنف العديدة المرتكبة ضد النساء من أجل السيطرة على حياتهم الجنسية في إيران المعاصرة. ومن الآليات الأخرى المستخدمة للسيطرة على حياة المرأة الجنسية: الحجاب الإلزامي (أو ثوب المرأة الذي يعتبر أنه الإسلامي)، وقوانين أحوال شخصية مقيدة (أوردنا مزيد من المعلومات عن هذا أدناه)، كما الفصل بين الجنسين يحد من قدرة المرأة على التنقل. إن الرجم نادر ولكنه أحد مكونات نظام قاسي بإجراءات عقابية تهدف للسيطرة على قوة المرأة وتنقلها وحياتها الجنسية – تتراوح بين الغرامة والسجن والجلد وعقوبة الإعدام.

٣-٥ التمييز بين الجنسين والرجم

على الرغم من أن الرجم لا ينطبق فقط على المرأة، إلا أن المرأة في إيران معرضة لخطر الرجم بشكل كبير لأنها الأكثر عرضة للإدانة بالزنا. فالقانون المدني الإيراني، وبخاصة قانون الأسرة على سبيل المثال، يعطي امتيازات للرجال فيما يتعلق بسن الرشد، والطلاق، وتعدد الزوجات، والزواج المؤقت، وحضانة الأطفال، والحقوق الجنسية. فالرجال والنساء مثلاً، لا يتمتعون بحقوق متساوية في الحصول على الطلاق. وعلاوة على ذلك، فالمرأة ليس لها حق حضانة أبنائها بعد سن الرضاعة، والكثير من النساء الذين يمكنهم الحصول على الطلاق، من خلال إثبات أن زوجها يسئ معاملتها أو مدمن، لا يستطيعون القيام بذلك خوفاً من أن يتسبب ذلك في فقدانهم لأطفالهن (). ويمكن للرجل الزواج من أربع زوجات في وقت واحد، وربما إقامة علاقة جنسية مع امرأة أخرى من خلال زواج المتعة (*sigheh*) من دون شرط تسجيل مثل هذا الزواج أو مراسمه، أو حتى الالتزام بأي طفل له قد يولد من زواج المتعة. (لا يمكن للمرأة أن يكون لها أكثر من زوج في وقت واحد، مؤقت أو دائم) (). بالإضافة إلى ذلك، فالمرأة ملزمة قانوناً أن تستجيب لمطالب زوجها الجنسية وتفعل ما بوسعها لإرضائه جنسياً (تمكين). بالتالي إذا كان الرجل غير راض جنسياً أو غير سعيد في علاقته الزوجية مع زوجته الحالية، فله العديد من السبل المفتوحة أمامه لإنهاء الزواج و/أو تلبية احتياجاته الجنسية في زيجات مختلفة. في الوقت نفسه، فإن المرأة أمامها عدد قليل من الخيارات القانونية المباحة لها، وغالباً ما تؤدي هذه القوانين التمييزية التي تحد من حقوقها الجنسية ووضعيتها، إلى إرتكابها للزنا وإقامة علاقات جنسية غير مشروعة ومحرمة.

٤-٥ حالة مكرمة إبراهيمي

توضح لنا حالة مكرمة إبراهيمي مثلاً واحداً فقط الديناميات المحددة المحيطة بالرجم في إيران، فضلاً عن الاستراتيجيات الناجحة التي اتبعتها الناشطون. في 17 آذار- مارس 2006، أطلقت السلطات القضائية في قزوین بايران سراح مكرمة إبراهيمي وابنها (علي) البالغ من العمر أربع سنوات من السجن. وظلت مكرمة تنتظر تنفيذ حكم الإعدام عليها رجماً بتهمة الزنا لمدة العشرة سنوات الماضية في سجن شوبندر قرب طاكستان بايران. أثناء وجودها بالسجن، أنجبت ابناً الذي بقي في الحجز مع والدته. وقد أعدم شريك مكرمة في فاحشة الزنا جعفر كياني رجماً حتى الموت بتهمة الزنا في 5 تموز- يوليو 2007. وكان الإفراج عن مكرمة هو نتيجة لنضال طويل وصعب لحملة أوقفوا الرجم إلى الأبد في إيران، والتزام محاميتها شادي صدر وغيرها من الناشطين، ووضع ضغوط متزايدة على الحكومة الإيرانية من جانب المجتمع الدولي. بعد أن نشر على نطاق واسع رجم شريكها، جعفر، أصدر ثلاثة من آيات الله الكبار فتاوى وآراء دينية، مشيرين إلى أن رجم مكرمة يعتبر ضد الشريعة

القيام بذلك، يشارك الناشطون في ثلاث استراتيجيات رئيسية هي: (١) زيادة الوعي العام حول حقيقة الرجم وسط عامة الناس في إيران وكذلك على الصعيد الدولي، (٢) الضغط على صناع القرار الإيراني وتشجيع الضغوط الدولية، و (٣) الدعوة إلى إصلاح القوانين الدينية ودحض الرجم بأنه غير إسلامي.

وقد تصدى النشطاء لأول إستراتيجية لزيادة الوعي منذ عام 2006، وذلك عندما أصبح واضحاً أن الأمر القضائي بتعليق ووقف الرجم في 2002 لم يتم العمل به.³³ كان من المهم بالنسبة للعالم أن يعرف أن الرجم لا يزال يحدث، لا سيما لأنه من عام 2002 حتى عام 2007، والحكومة الإيرانية تنفي تماماً تنفيذ أحكام بالرجم () ؛ (). حتى كلمة رجم (*sangsar*) كانت تخضع للرقابة في إيران. وكان من أكثر الأنشطة شيوعاً ومباشرة، حملة أوقفوا الرجم إلى الأبد، وشبكة من المحامين المتطوعين للدفاع عن الضحايا المحتمل تنفيذ الرجم عليهم ونشر قضاياهم لعامة الناس ودولياً. ومنذ أول حملة لإنقاذ أشرف كالهوري التي بدأت في حزيران- يونيو 2006، عمل نشطاء الحملة على استئناف الأحكام الصادرة على أكثر من عشرة أفراد معرضين لخطر الرجم، وجعل العالم على علم هذه الاستئنافات (). وفي سياق هذا، قاموا بفضح العيوب الموجودة في النظام القضائي الذي يجعل الأمر القضائي بتعليق ووقف الرجم الصادر في عام 2002 غير معمول به من الناحية الفعلية. وجوهر حجتهم هي أنه طالما لا يزال الرجم هو الخيار القانوني 'على الكتب'، ستظل المرأة عرضة للأهواء من قضاة مستقلين وعرضة للرجم. وقد لاقت هذه الاستراتيجية الكثير من النجاح. ومنذ رجم جعفر كياني في حزيران- يونيو 2007 الذي حظي بكثير من الدعاية الإعلامية، فإن الحكومة الإيرانية لم تعد تنفي نفيًا قاطعاً وجود الرجم، والآن المجتمع الدولي يدرك أن الأمر القضائي بتعليق ووقف الرجم الصادر في عام 2002 غير معمول به من الناحية الفعلية.

بالتزامن مع استئناف الأحكام المعروفة، مارس نشطاء الحملة أيضاً ضغوطاً على القضاء والبرلمان (المجلس)، والمرشد الأعلى آية الله خامنئي وغيرهم من كبار صانعي القرار لحظر الرجم، معللين بأنه ينتهك الدستور الإيراني، وكذلك التزامات إيران الدولية في حقوق الإنسان. كما عملوا على تشجيع المجتمع الدولي للضغط على الحكومة الإيرانية وقضائها لإلغاء أحكام الرجم. ومن خلال استخدام حالة كالهوري كمثال، استخدم نشطاء حملة أوقفوا الرجم إلى الأبد المقابلات، والدعوة إلى العمل، والالتماسات كأدوات رئيسية لتحقيق هدفهم المتمثل في تبديل حكم الرجم على كالهوري.³⁴ رفعت صدر وغيرهم من الناشطين مستوى الوعي العام عن الحالة عن طريق إجراء مقابلات عدة مع وكالات الأنباء الدولية والمنظمات غير الحكومية. ونجحوا في وضع حالة كالهوري في إطار الإهتمام الدولي، ونتيجة لذلك أوقف آية الله شهرودي مؤقتاً إعدام أشرف كالهوري.³⁵ ومنذ بداية الحملة، واصل النشطاء استخدام هذه الأدوات بنجاح في تعليق أحكام عشرات من المتهمين، بل الحصول على البراءة في حالات قليلة.³⁶ ومع ذلك، ظلت العقوبة بالرجم قائمة قانونية وتصدر بها أحكام: تم رجم ثلاثة رجال في مقبرة بهشت رضا في كانون الأول- ديسمبر 2008، ورجم رجل لم يكشف عن اسمه حتى الموت في أيار- مايو 2009.

³³ للحصول على مزيد من المعلومات حول بزوغ الرجم وكيف بدأت حملة أوقفوا الرجم إلى الأبد انظر () .

³⁴ للحصول على مزيد من المعلومات حول هذه القضية، انظر: () .

³⁵ أرسلت قضيتها حينها إلى 'Daftar-e Nezarat va Paygiri' (مكتب الرصد والمتابعة) للمراجعة.

³⁶ في آب- أغسطس 2008، أعلن المتحدث باسم السلطة القضائية، علي رضا جمشيدى، أن الأحكام الصادرة على أربعة إيرانيين بالموت رجماً وخفف من قبل القضاء الإيراني. وأفاد أيضاً أنه من بين الحالات التسع المتبقية من الأفراد المحكوم عليهم بالرجم، تم الإعفاء تماماً على اثنين مهم من قبل المرشد الأعلى آية الله خامنئي، وأرسل الباقي للمراجعة.

لم يكن الرجم موجوداً في القانون النيجيري حتى عام 1999،³⁷ عندما تم توسيع نطاق الشريعة في ولايات شمال نيجيريا الإثني عشر. كان لنيجيريا قبل استقلالها في عام 1960، ثلاثة أنظمة للقانون في مجال الأسرة والأحوال الشخصية (بشأن الزواج والطلاق وحضانة الأطفال والإرث وما شابه ذلك). وكانت هذه عامة (يشار إليه أحياناً على القانون العلماني و/أو المدني)،³⁸ والقوانين الإسلامية (على أساس المذهب المالكي)، والقوانين العرفية. على مدى السنوات العشرين أو الثلاثين الماضية، لعبت المحاكم الشرعية دوراً رئيسياً في الفصل في القضايا المتعلقة بقانون الأسرة والحياة الجنسية في المجتمعات الإسلامية.

ثم في عام 1999، وقع الحاجي ساني بيريمبا، الحاكم التنفيذي لولاية شمال زامفارا، مشروع قانون الشريعة الإسلامية التي توسعت لتشمل الجوانب الجنائية والعقوبات. واعتبر هذا العمل من قبل العديد على أنها مدفوعة بشكل واضح بواسطة الانتهازية السياسية (). وسرعان ما تلي ذلك موافقة عشر ولايات أخرى، بما في ذلك

كانو وكاتسينا والنيجر وبوتشي وبورنو وكادونا وغومبي وسوكوتو، جيفاوا ويوبي، وكيببي. (هناك ما مجموعه 36 ولاية في نيجيريا). في حين أن كل ولاية كان لها قانون عقوباتها الشرعي المستقل والخاصة بها، إلا أن هذه القوانين تتشابه إلى حد كبير حيث نقلوا من بعضهم البعض. (لا تخضع الأقليات غير المسلمة في الشمال إلى الشريعة الإسلامية ولكن يمكن أن يطلب تطبيقها إدارياً في الحالات المتعلقة بها).³⁹ وقد وصف النظام الحالي للشريعة الإسلامية في نيجيريا بأنها "الشريعة السياسية" بسبب تركيزه على العقوبات الحدية. وتنص قوانين العقوبات في كل ولاية من الولايات الإثني عشر الشمالية التي تنفذ الشريعة على عقوبات ثابتة على جرائم حدود الزنا (بما في ذلك العلاقات الجنسية ما قبل الزواج، والخيانة الزوجية، والعلاقات الجنسية مع نفس الجنس)، والاعتصاب، والسرقه، والسطو، وشرب الخمر، والردة. عقوبات أخرى أدخلت من خلال توسيع نطاق الشريعة وتشمل العقوبة الانتقامية (القصاص) والتعويض النقدي عن القتل (الدية) ().

وكانت العقوبات القاسية على الزنا ليست هي الوسيلة الوحيدة التي حاولت السلطات النيجيرية بها السيطرة على الحياة الجنسية للمرأة، فهناك أيضاً القيود على حرية التنقل والاستقلالية.

أدت التفسيرات المحافظة للقوانين الإسلامية إلى تشديد القيود على ملابس النساء، والتنقل، بل ووجودها في المجال العام. في زامفارا، على سبيل المثال، منعت النساء اللاتي يرتدين الحجاب من الركوب وراء الرجال على متن الدراجات النارية. في غوساو، تم فرض حظر التجول من منتصف الليل. ونفذت مجموعة من الممارسات، مع عدم وجود أساس قانوني على الإطلاق، وذلك كجزء من برنامج "sharianization/تطبيق الشريعة" الذي قن وشجع التفسيرات المحافظة للغاية للقوانين الإسلامية في شمال نيجيريا. ولا يزال يتم فرض العديد من هذه الممارسات من قبل جماعات قانونية إضافية من حرس الشبيبة، الذين يطبقون القانون بأنفسهم، مع ردود فعل متباينة من جانب الجهات الرسمية في حكومات الولايات (). ومن المهم أن نلاحظ كذلك أن التدين المتشدد لا يقتصر فقط على المجتمعات

³⁷ لم تكن القوانين الإسلامية غير المدونة موجودة في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة - معظمهم في شمال نيجيريا - التي قد تكون مشتتة على جريمة الزنا، قبل أن تستعمر نيجيريا من قبل البريطانيين في 1906. عندما كان كل قانون العقوبات يعمل وفقاً للقانون البريطاني. ومع ذلك، لا توجد سجلات للرجم كعقوبة خلال هذا الوقت.

³⁸ استند هذا النظام في البداية على القوانين الاستعمارية البريطانية، ومنذ الاستقلال، على القوانين الصادرة عن الهيئات التشريعية في نيجيريا أو المنشأة بموجب المرسوم في الفترات نيجيريا في ظل الأنظمة العسكرية.

³⁹ تخضع نيجيريا لدستور 1999، الذي ينص على إقامة العدل على المستويات الاتحادية والولائية ويمنح أيضاً الدولة سلطة إقامة محاكم محلية أو عرفية لإقامة العدل.

الإسلامية، ففي المناطق الجنوبية من نيجيريا ذات الأغلبية المسيحية، منعت النساء من إرتداء البنطلون وقدمت نائبة مسيحية في مجلس الشيوخ مشروع قانون بارتداء الملابس المحتشمة.⁴⁰

٢-٦ التفرقة بين الجنسين في ظل القانون

في حين أن اللغة تختلف من دولة إلى أخرى، فإن عقوبة الزنا لا تزال مستمرة. وفي قانون العقوبات بولاية زامفارا على سبيل المثال، تنص عقوبة الزنا على ما يلي:

١٢٦: أي راشد، رجلاً أو امرأة، يمارس اتصال جنسي من خلال الأعضاء التناسلية لشخص ليس لديه حقوق جنسية معه وفي ظروف يظهر فيها بلا شك عدم مشروعية الفعل، يكون مذنباً بإرتكاب جريمة الزنا.

١٢٧: كل من يرتكب جريمة الزنا سيعاقب عليها:

(أ): لالجلد بالعصا مائة مرة إذا كان غير متزوج، ويعاقب بالسجن لمدة سنة واحدة؛ أو

(ب): إذا كان متزوجاً، بالرجم حتى الموت.⁴¹

الرجم هو العقوبة المنصوص عليها بالنسبة لكل المتزوجين من الرجال أو النساء في كل قوانين عقوبات الشريعة للولايات الإثني عشر. ومع ذلك، أضر إعادة تطبيق الشريعة بالمرأة على نحو جائر. مثل نظيراتها في إيران، تواجه المرأة صعوبات متعددة في محاولتها الوصول إلى العدالة، خاصة عندما تكون القضايا تتعلق بالحياة الجنسية، والأحوال الشخصية، وقانون الأسرة.

على الرغم من أن قوانين العقوبات الشريعة في الولايات الإثني عشر محايدة في شكلها العام في المعاملة بين الجنسين، إلا أن هناك بعض الاستثناءات، حيث معظم هذه القوانين في صالح الرجال.⁴² على سبيل المثال، يعامل الاغتصاب في قانون عقوبات الشريعة، كشكل من أشكال الزنا والإقرار بالاغتصاب يعادل الاعتراف بالزنا. وإثبات الاغتصاب هو أيضاً أمر في غاية الصعوبة، حيث يجب أن يعترف المغتصب، أو وجوب شهادة شاهدين على هذا الإتهام. لذا، في كل حالة، وذلك أغلب الظن، تجد المرأة نفسها عرضة لعقوبة الزنا للإبلاغ عن الاغتصاب في حالة اعتراف المغتصب، وأيضاً عرضة لعقوبة شهادة الزور في حالة عدم الإثبات. ونتيجة لذلك، فإن قانون عقوبات الشريعة الجديد يحرم المرأة من الحماية من الاعتداءات الجنسية، والاغتصاب (بينما يجعلها عرضة للاتهام بتهمة الزنا. وبالإضافة إلى نصوص القوانين، هناك تنفيذ إجراءات تمييزية وغير لائقة في إطار النظام القضائي النيجيري الذي ينتهك حقوق المرأة. بافتراض أن الحمل خارج الزواج هو دليل على الزنا (رأي الأقلية في الشريعة الإسلامية التي لا تحكم بالمذهب الحنبلي أو الحنفي أو الشافعي، ولا هو مختلف عن المذهب المالكي)، وقد ألقى القبض على نساء بأدلة تتفاوت في درجاتها عن تلك الأدلة التي ألقى القبض فيها على رجال. ويطلب من المرأة غير المتزوجة تقديم أدلة لإثبات براءتها، في حين لا يطلب من الرجال ذلك. وإذا كان الادعاء لا يوفر أدلة مستقلة، مثل أربعة شهود عيان، فيتم ببساطة تبرأة ساحة الرجال. الأمر ذاته لا ينطبق على المرأة، وهذا كما رأينا، في الإنتهاك المباشر لشروط القرآن الكريم لإثبات الزنا. نتيجة لهذه الأنماط

⁴⁰ عائشة إمام، مقابلة شخصية مع المؤلفين، 15 كانون الثاني - يناير 2010.

⁴¹ ولاية زامفارا بنيجيريا، الجريدة الرسمية، قانون العقوبات الشرعية رقم 10، 2000.

⁴² كما هو الحال في قانون العقوبات لعام 1960 (العلماني)، تستمر قوانين العقوبات الشرعية في السماح للأزواج بضرب زوجاتهم. كما أنها لا تعترف بالاغتصاب من جانب الزوج، ولا في القانون العلماني العام في نيجيريا. توصف بعض من قوانين العقوبات (في ولايات النيجر وكانو وكيبلي) شهادة الرجل بأنها أكثر قيمة من شهادة النساء. وتدفع دية (التعويض النقدي في حالات الضرر البدني أو الإعدام، إذا كانت الضحية أو أسرته على استعداد لقبول هذا بدلا من العقاب المذكور) للرجال المسلمين أكثر من تلك التي تدفع للمرأة المسلمة (أو غير المسلمي)، على الرغم من أنه يمكن تطبيق القصاص (عقوبة إنتقامية) بغض النظر عن نوع الجنس (.

التمييزية، عدد النساء اللاتي جرى إدانتهم بالزنا أكثر من عدد الرجال الذين أدينوا بنفس التهمة.⁴³

وأخيراً، فإن التمييز ضد المرأة هو أيضاً متأصل بسبب نقص معرفة وتحيز القضاة. فالقضاة الذين قاموا بإدارة العدالة في المحاكم المحلية لم يتلقوا تدريباً جديداً كنتيجة للقوانين الجديدة، فهم يعتمدون فقط على تجاربهم السابقة والتحيزات الشخصية. وبعض القضاة الذين لم يتلقوا أي تدريب رسمي على الإطلاق في القانون؛ مصدر معرفتهم فقط من التعليم الرسمي الإعدادي و/أو التعليم الثانوي. ونتيجة لذلك، استندت العديد من أحكامهم على التفسيرات الأبوية في القوانين الإسلامية والتحيزات الشخصية ضد حقوق المرأة ().

مع إعادة تطبيق قانون عقوبات الشريعة في الولايات الإثني عشر، تتحمل المرأة العبء الأكبر من عقوبات الرجم، حيث تشكل النساء معظم الحالات ذات الصلة بالزنا. كما رأينا، حتى عندما كانت النساء قد تعرضن للاغتصاب، فإن محاولتهن للإبلاغ عن الجريمة إلى السلطات تحولت إلى تهمة الزنا و يفلت ببساطة الرجال الذين أتهموا بالإغتصاب بعد نفيهم لهذا الاتهام بحلف اليمي على القرآن". ووفقاً لما يذكره المدافع عن حقوق المرأة سنوسي لاميدو سنوسي، "يتم اتهام الرحم في حين تمت تبرئة الحيوانات المنوية."⁴⁴ بالإضافة إلى ذلك، فإن معظم النساء المتهمات بالزنا هم من الفقراء، وبالتالي فهن محرومات من الحصول على دفاع قانوني مناسب (على سبيل المثال التعاقد مع محام). وفي نيجيريا، للنساء والرجال على حد سواء الحق في التمثيل القانوني في المحكمة والمثول أمام المحكمة. ومع ذلك، كما هو الحال مع محاكم القانون الوضعي والعرفي، قلة قليلة من الناس فعلاً يكون لهم التمثيل القانوني في مثل هذه المحاكم. فالفقر، وإرتفاع تكاليف التمثيل القانوني، وتوفير الحد الأدنى من المساعدة القانونية، والافتقار إلى المعرفة، والخوف من عملية المحكمة كلها عوامل مساهمة ().⁴⁵

وتجدر الإشارة إلى أنه في حالات شرب الخمر والسرقعة، واللواط، تكون أكثرية من تتم محاكمتهم هم من الرجال وليس من النساء؛ حتى الآن، تم محاكمة وإدانة فقط الرجال والفتيان بالسرقعة وحكم عليه بالبت. في هذه الحالات، أيضاً، فقط الفقراء وليس الأغنياء والأقوياء الذين قدموا لمحاكمات جنائية ().

٦-٣ حالة: أمينة لاوال

واحدة من أكثر حالات الرجم في نيجيريا التي شاعت على نطاق واسع، هي حالة أمينة لاوال، من باكوري في ولاية كاتسينا. بعد أن تركت زوجها الثاني، بدأت أمينة علاقة مع يحيى، الذي وافق على الزواج منها. في 15 كانون الثاني - يناير 2002، واتهمت أمينة وشريكها بالزنا. تم إطلاق سراح يحيى بعد أن حلف اليمين على القرآن أنه لم يكن لديه علاقات جنسية مع أمينة لاوال. ومع ذلك، أدين بالزنا من قبل قاض واحد، الحاج ناسيرو بي دايبى في المحكمة الابتدائية في باكوري، حيث وجدها مذنبه وحكم عليها بالرجم حتى الموت. أسباب الإدانة القبول والحمل ووجود وولسيوات، ابنة أمينة التي ولدت خارج الزواج. قدم استئناف في المحكمة الشرعية العليا في فونتوا، في 28 آذار - مارس 2002 أمام أربعة قضاة من قبل منظمة

⁴³ وفقاً للدكتور عائشة إمام، النساء اللواتي لا يجب حتى أن توجه إليهن إتهامات، تم إدانتهم بجريمة الزنا وحكم عليهن بالإعدام، من خلال تجاهل المذهب المالكي عن القول الراسخ عن الجنين النائم (kwantace في الهوسا)، حيث يفترض ولادة طفل لامرأة في غضون فترة محددة بعد انتهاء زواجها (في بعض المناطق تصل إلى سبع سنوات)، ليكون الطفل من ذلك الزواج. كما تم يتم أيضاً إتهام النساء وإدانتهم بالزنا كدعارة، على سبيل المثال، مع عدم وجود اعتراف ولا شهادة أربعة شهود بالاستعداد لفعل الجماع الجنسي، ولا الحمل. للحصول على أدلة ().

⁴⁴ سنوسي لاميدو سنوسي حالياً في نيجيريا محافظ مصرف أيبكس. وهو خبير اقتصادي، فضلاً عن كونه رجل دين إسلامي. وكان لكتاباته والمقالات المختلفة في الأيام الأولى من التوسع في الشريعة الدعم الكبير لحقوق المرأة.

⁴⁵ للحصول على مزيد من المعلومات حول كيف يؤثر الفقر في وصول المرأة إلى العدالة في شمال نيجيريا، انظر (الجزء الخامس، الباب (أ)).

باويات لحقوق الإنسان للمرأة ومنظمة النهوض بحقوق المرأة والحماية البديلة (WRAPA) وبدعم من العديد من المنظمات المعنية الأخرى. رفض الاستئناف الأول من جميع النواحي وتم تأييد حكم المحكمة الأولى في 19 آب- أغسطس 2002. كما رفض في وقت لاحق الاستئناف الثاني أمام محكمة الاستئناف الشرعية في كاتسينا. وقد واجه هذا الاستئناف الثاني عدة تأجيلات قبل أن يبت فيه أخيراً في 27 آب- أغسطس 2003. وبحلول 25 أيلول- سبتمبر 2003، كانت أمينة بريئة من جميع التهم.

وقد وجدت محكمة الاستئناف العديد من أوجه القصور التي تضمن لأمانة البراءة. الأول، هو أن توجيه الاتهام للمدعى عليها أمام المحكمة الشرعية في باكوري كان معيباً وغير قابل للإصلاح. كما رأَت المحكمة أنه لا يجوز مثول أي شخص متهم بارتكاب الزنا أمام المحكمة إلا على أساس الأربعة شهود المنصوص عليها في القرآن الكريم، وعلاوة على ذلك، فإن أي شخص يدعي الزنا ضد آخر عليه إثبات ذلك بأدلة، وإلا سيتم معاقبته بالجلد مائة جلدة بتهمة شهادة الزور. أما فيما يتعلق بمسألة الرجوع عن الاعتراف، فقد انعقد رأي المحكمة أنه يجوز لأي شخص متهم الرجوع عن اعترافه عند أي مرحلة قبل تنفيذ الحكم. وأخيراً، لاحظت المحكمة أن الحقيقة التي لا جدال فيها أن أمينة كانت مطلقة. وطبقاً للمذهب المالكي، يمكن للمطلقة أن تحمل جنينها لمدة خمس سنوات من تاريخ طلاقها - يعرف باسم مفهوم 'الجنين النائم' (بلغة الهوسا *kwantace*). ذلك أن الحقيقة المجردة لحمل أمينة وتاريخ ميلاد ابنتها لا يوفران سبباً كافياً للإدانة بالزنا () .

حالة أمينة لاوَال توضح العديد من الأشياء: أنها تظهر أوجه القصور في المحكمة الابتدائية، ومحاكم أخرى كثيرة، في شمال نيجيريا. وعقدت محكمة الاستئناف أنه كان ينبغي عدم توجيه أي تهمة لأمانة، لا أن تدان ويحكم عليها؛ وأن الحمل خارج الزواج ليس دليلاً على الزنا، وأن اعتراف أمينة المزعوم لم يكن اعترافاً على الإطلاق، وأن حقها في الدفاع معترف بها بشكل صحيح في المحاكم الابتدائية.

وبوجه أعم، أظهرت قضية أمينة أن ضحايا انتهكت حقوقهم باسم الشريعة بإمكان النضال من أجل حقوقهم، وذلك في المحاكم الشرعية نفسها، كما عملت على تعزيز الثقافات المحلية من احترام الحقوق ومقاومة الانتهاكات المحتملة.

وكانت حالة أمينة أيضاً مثلاً جيداً جداً كيف أن الجهود المحلية والدولية يمكن أن تعمل معاً بنجاح في حملة جادة وحساسة تتعلق بوصول المرأة إلى العدالة، وعلاقات الدين، والثقافة. كما أنها بينت المخاطر ذات الصلة عند تدخل جماعات دولية في مثل هذه الحالة. كانت هناك جماعات حقوق المرأة قد أثارت مسألة الرجم دولياً، موجة من الدعم نظمها جماعات مختلفة في جميع أنحاء العالم. وكان بعض هذا الدعم مفيداً، وكانت بعض النتائج عكسية. على سبيل المثال، كانت هناك مجموعة من الالتماسات، وحملات رسائل احتجاج موجهة عن حالة أمينة، وكثير منها كان غير دقيق، وغير فعال بل ويمكن حتى أن تضر بقضيتها وحقوق الآخرين في حالات مماثلة. تمثل بعض رسائل الاحتجاج صوراً نمطية سلبية عن المسلمين، ألهمت المشاعر المعادية للمسلمين بدلاً من مساعدة التفكير، واتخاذ الإجراءات المناسبة. عملت هذه الصور السلبية، وغير الدقيقة حول محنة النساء، والإسلام، والثقافة النيجيرية على إفساد مصداقية النشطاء المحليين، وشجعت على السلوك التهديدي، والعدواني بل والعنف من جانب حرس الشبيبة. وأخيراً، أحدثت الرسائل المتعددة المرسلّة إلى حكومات ولايات زامفارا وكاتسينا وسوكوتو حول قضية أمينة لاوَال وغيرها ردود فعل، حيث أصبح بعض المسؤولين أكثر التزاماً فيما يتعلق بتنفيذ حكم الإعدام بعد تلقي هذه الرسائل () .

عملت مجموعات مثل باواب لحقوق الإنسان للمرأة لتحسين هذه النتائج من خلال تحديد أكثر تفصيلاً عما تطلبه الجماعات النيجيرية من المجتمع الدولي، وتم تنسيق الجهود على الصعيد المحلي والعالمي وغيرها حول قضية أمينة لاوال. أصبح المجتمع الدولي أكثر دعماً للجهود التي تبذلها الجماعات المحلية التي تعمل على الأرض، وانتظر رداً منها قبل اتخاذ مزيد من الإجراءات. على الرغم من أن حالة أمينة لاوال قد أثارت إهتماماً دولياً كبيراً وشكل ضغطاً على الحكومة النيجيرية، إلا أن أحكام الرجم لا تزال تصدر عن جرائم الزنا في ولاية بوتشي فقط.⁴⁶⁴⁷ وعموماً، ليست هناك أي تقارير عن أحكام بالرجم يجري تنفيذها في نيجيريا، سواء من قبل الدولة أو من قبل حرس الشبيبة.

٤-٦ استراتيجيات ناجحة: باواب لحقوق الإنسان للمرأة

حالما تم الإعلان عن أول حالات الزنا، قام كل من الناشطات النيجيريات - مسلمين وغير المسلمين على حد سواء، وجنباً إلى جنب مع بعض الرجال المعنيين - بسرعة إلى العمل من أجل تقديم الدعم لهؤلاء النساء. عملت باواب لحقوق الإنسان للمرأة على نطاق واسع لمكافحة الرجم وغيرها من مظاهر العنف ضد المرأة المبرر ثقافياً. وبوصفها المنظمة الرائدة التي تتعامل تحديداً مع حقوق المرأة، والثقافة، والقوانين الإسلامية في نيجيريا، واصلت باواب التعبير والدفاع عن حقوق الإنسان للمرأة استجابة لتوسع تطبيق الشريعة والأصوليات بشكل عام، بما في ذلك الأصولية المسيحية.

وقد استخدمت جماعة باواب نهجاً متعدد الجوانب في كفاحها ضد العنف الرجم والمبرر ثقافياً ضد المرأة. أولاً، لقد كانت باواب صامدة في عملها للدفاع عن حقوق المرأة، رافضة أن يتم ترهيبها باتهام أنها "معادية للإسلام"، وأنها تعمل حساب جهات 'أجنبية'، أو أن اتهاماتها 'زائفة'. إن الرسالة الأساسية لبواب هو توضيح أن قانون الشريعة الإسلامية ليست إلهية، ولكنه خضع للتفسيرات البشرية.⁴⁷ تعمل جماعة باواب على توضيح هذا من خلال إظهار كيف أن القوانين الإسلامية تختلف من مجتمع لآخر، وكيف أن العوامل التاريخية والسياسية والثقافية، والاقتصادية تختلف تأثيرها على القوانين الإسلامية (معتمدة في ذلك على مشاركتها في برنامج النساء والقوانين العالمية؛ النساء في ظل قوانين المسلمين)، بالإضافة إلى كيف أن التطبيق السيئ للقوانين الدينية أدى إلى اضطهاد المرأة، وكيف أن التفسيرات المحافظة تحرم المرأة من حقوقها، وتعوق وصولها إلى العدالة في إطار النظام القانوني. وقد وظفت باواب أيضاً تحالفات في نيجيريا وكذلك دولياً لتشكيل حملة واسعة ضد الرجم في نيجيريا. أدى هذا التضامن إلى تصريحات صحفية مشتركة، وتبادل المعلومات والموارد، والاجتماعات الاستراتيجية التي عملت على ضمان سلامة المرأة وحريتها. وبالإضافة إلى ذلك، عملت باواب على نطاق واسع مع وسائل الإعلام في نيجيريا، والتي كانت بمثابة أداة لتوعية الجمهور وثقافته. ومن خلال هذا، قام نشطاء باواب بتدريب الصحفيين على كيفية التبليغ عن الفوارق بين الجنسين في الحالات المتعلقة بالعنف ضد المرأة المبرر ثقافياً، وضمان أن تكون صورة المرأة في هذه الحالات عادلة ومنصفة. وتعمل جماعة باواب أيضاً مع الصحفيين لضمان أن القضايا المتعلقة بالتحفظ الديني، والتدين السياسي يمكن الإبلاغ عنها وأن تتم الانتقادات بطريقة أقل احتمالاً للتسبب في رد فعل عنيف في المجتمعات الإسلامية. وأخيراً، عملت باواب مباشرة مع النساء المتهمات بالزنا، وزودتهن بالدفاع القانوني، وتعليمهن حقوقهن، وغيرها من أشكال الدعم.

⁴⁶ روبرتز أفريقيا 18 شباط - فبراير 2008.

⁴⁷ أو بالأحرى، هي الشريعة الإلهية معصومة، ولكن تفسير الإنسان لها يسمى الفقه. انظر ملخص زيبا مير حسيني بهذا الحجم لمعرفة المزيد عن أوجه الشبه والاختلاف بين الشريعة والفقه.

إن الأنشطة المذكورة أعلاه، هي بالطبع، جزء من استراتيجية أوسع للدفاع عن حقوق الإنسان للمرأة بطريقة حساسة ثقافياً. وكجزء من جدول الأعمال على نطاق أوسع، تقوم بواب بعمل العديد من الأنشطة بما في ذلك البحوث والوثائق، وبناء القدرات والمعلومات والتثقيف وشبكات الإتصال.

٧ بيانات ختامية

وفي الختام، لا يمكننا الإدلاء ببيان نهائي بشأن أية إستراتيجية أو وسيلة (تقوم على أساس حقوق الإنسان أو على الدين) هي أكثر فعالية في العمل ضد الرجم أو غيره من أشكال العنف ضد المرأة المبرر ثقافياً. ولكن من المهم أن يتم إحصاء لجميع الأدوات التي بأيدينا. وليست كل حالة تتطلب نفس الاستراتيجية أو مجموعة استراتيجيات، علينا أن نختار أدواتنا بحكمة اعتماداً على سياق وبيئة الحالة.

المعلومات هنا ليست بأي حال شاملة، حيث تركز دراسات حالات كل من إيران ونيجيريا على اثنين من المبادرات الخاصة بمكافحة الرجم، وحملة أوقفوا الرجم إلى الأبد وجماعة باوواب لحقوق الإنسان للمرأة، على التوالي، ولكن هناك العديد من المجموعات الأخرى والأفراد الذين يعملون بلا كلل للدفاع عن النساء والرجال ضد مخاطر الرجم. وأيضاً، تجربة العديد من البلدان الأخرى في الرجم، ونحن نشجع الباحثين في كل من أفغانستان، والسودان، والصومال، والعراق، وأماكن أخرى لتبادل الوثائق الخاصة بهم بشأن ممارسات الرجم في بيئاتهم. ونشجع أيضاً علماء الدين وخبراء حقوق الإنسان لمزيد من النقاش حول الرجم من خلال تزويدنا بحجج غابت عنا أو الكشف عن أخرى جديدة.

الرجم ما هو إلا مجرد مظهر واحد من مظاهر العنف ضد المرأة المبرر ثقافياً، ولا يشكل تهديداً كبيراً لكثير من المجتمعات المحلية. ومع ذلك، في حين أن عقوبة الرجم يمس القليل جداً من الأفراد مباشرة، إلا أنه هو يجسد الكثير من العنف والتمييز، ومحاولات السيطرة التي تؤثر على كثير من النساء في جميع أنحاء العالم اليوم. من خلال الدراسة المتعمقة للرجم، نجد الكثير من القوى التي تعمل على إيذاء النساء - من قوانين تقف حائلاً دون حصولها على الطلاق، إلى نظام قضائي يحرمها من محاكمة عادلة، إلى ثقافة ترى أن في حياتها الجنسية خطر مهدد يحتاج إلى مراقبة وسيطرة عنيفة. وفي الوقت نفسه، ومع ذلك، نجد أيضاً النساء والرجال الذين يرفضون فكرة أن الرجم والعنف من الجوانب الشرعية لثقافتهم، وهناك من يجرؤ على محاربة مثل هذه الخرافات، وهناك أيضاً الذين يؤكدون كل يوم أن حقوق الإنسان للمرأة هي حقوق عالمية وغير قابلة للتصرف فيها وفق الأهواء.

في حين أن الرجم لا يزال مستمراً حتى اليوم، من المهم أن نتعلم من الاستراتيجيات المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى الحجج الواردة في هذا البحث، بحيث يتمكن الناشطون في بيئات أخرى من التعلم من ممارسات إخوانهم الإيرانيين والنيجيريين في نضالهم لإنهاء الرجم. وعلاوة على ذلك، يمكننا اكتساب الكثير عن طرق وأساليب التصدي للرجم كمثال على كيفية مكافحة هذه الممارسة المبررة دينياً لإنتهاك حقوق الإنسان للمرأة - لا سيما ونحن نشهد إتجاهاً مقلقاً للنمو في الأصوليات الدينية في جميع أنحاء العالم. ويمكن استخلاص ثلاثة دروس بارزة من هنا:

١- تظهر في كثير من الأحيان، الحجج القوية المستندة دينياً التي تناقض مثل هذه الممارسات.

٢- حتى لو كان البلد المعني ليست موقفاً على جميع معاهدات حقوق الإنسان التي نود (سيداو مثلاً)، لا تزال هناك آليات حقوق الإنسان التي يمكن أن تكون مفيدة في حل هذه المشاكل.

٣- يمكن للمرأة بنجاح أن تقف ضد العنف المبرر ثقافياً ضدها، دون الحاجة إلى التضحية بثقافتها وهوياتها أو معتقداتها الدينية.

١-٧ التوصيات

تقدم الحملة العالمية لوقف قتل ورجم النساء التوصيات التالية بشأن الرجم:

إلى صناع القرار الإيرانيين

- ١- إلغاء وعلى الفور عقوبة الرجم من خلال تأكيد إلغاء المادة 83.
- ٢- إجازة والموافقة على قانون العقوبات الجديد الذي يحظر الرجم صراحة.
- ٣- مراجعة وتعديل جميع التشريعات ذات الصلة بهدف عدم تجريم، خاصة العلاقات الجنسية بالتراضي بين البالغين، وخاصة بتهمة الزنا.
- ٤- مراجعة وتعديل جميع التشريعات التي تميز بين الرجل والمرأة، لا سيما تلك المتعلقة بالأحوال الشخصية وقانون الأسرة، والعمل على ضمان حصول النساء والرجال حقوقاً متساوية في جميع مجالات القانون.
- ٥- إلغاء إجراء 'معرفة القاضي' وإتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان حصول الجميع على محاكمات عادلة ومتوازنة على النحو المطلوب في الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية.
- ٦- تخفيف الأحكام فوراً عن جميع السجناء الذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام رجماً.
- ٧- التوقيع والتصديق على اتفاقية سيداو وتعديل القوانين المحلية لتتوافق ومتطلبات الاتفاقية.

إلى صناع القرار النيجيريين

- ١- إلغاء وعلى الفور عقوبة الرجم من خلال إلغاء أو تعديل قوانين عقوبات الشريعة لجميع الولايات الإثني عشر حيثما يوجد.
- ٢- مراجعة وتعديل جميع التشريعات التي تميز بين الرجل والمرأة، لا سيما تلك المتعلقة بالأحوال الشخصية وقانون الأسرة، والعمل على ضمان حصول النساء والرجال على حقوق متساوية في جميع مجالات القانون.
- ٣- إلغاء سابقة الحمل كدليل على الزنا، وإتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان أن كل ٤- شخص يحصل على محاكمة عادلة ومتوازنة على النحو المطلوب في اتفاقية الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية.
- ٤- إتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحماية ضحايا الإغتصاب وإلغاء سابقة تجريم ضحايا الإغتصاب.
- ٥- تخفيف الأحكام فوراً عن جميع السجناء الذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام رجماً.

إلى المجتمع الدولي

- ١- الضغط على السلطات الايرانية والنيجيرية لتلغي على الفور ممارسة الرجم والامتنال للتوصيات الواردة أعلاه.
- ٢- تعلن بشكل لا لبس فيه أن الرجم تعذيب، وغير مقبول على الإطلاق، بغض النظر عن ما إذا كانت الدولة المعنية قد وقعت وصدقت على اتفاقية مناهضة التعذيب أو خلافه.
- ٣- دعم النشطاء المحليين والتعبير عن التضامن مع المجابهة المحلية عن طريق الاتصال المباشر مع أولئك الذين إنتهكت حقوقهم و/أو المجموعات المحلية المعنية.
- ٤- عدم إطلاق حملات أو اتخاذ إجراءات دون مناقشة إستراتيجيات المجابهة ودعم مع الناشطين المحليين، وعدم التصرف أبداً من دون معرفة الملابس أو عواقب ذلك.
- ٥- الإعلان في عبارة واضحة وقوية أن العنف ضد المرأة غير مقبول أبداً، بغض النظر عن المبررات الدينية أو الثقافية أو التقليدية.

ونحث الجميع على القيام بدورهم للقضاء على الرجم وجميع أشكال العنف ضد المرأة والمبررة ثقافياً أو دينياً. كما رأينا، كثيراً ما يفتقر هذا النوع من العنف إلى جذور ثقافية، بل هو أعراض لظاهرة جديدة دفعت من قبل الجهات السياسية الراديكالية استجابة لقوى حديثة. وترفض الحملة العالمية لوقف قتل ورجم النساء الفكرة القائلة بأن العنف ضد المرأة هو ممارسة مقبولة ومبررة.

الملاحق

مسرد بشرح الكلمات الصعبة

الخلافة: هو رأس الدولة في الخلافة، ولقب لقائد الأمة الإسلامية، مجتمع إسلامي تحكمه الشريعة. وهي ترجمة للكلمة العربية خليفة والتي تعني "خلف" أو "ممثل". الخلفاء الذين خلفوا وفاة محمد (632 - 570) يطلق عليهم "خلفاء رسول الله"، يعني الخلفاء السياسيين لرسول الله).

الفقه: هو التشريع الإسلامي. وهو امتداد لقانون الشريعة الإسلامية - يستند مباشرة إلى القرآن الكريم والسنة - الذي يكمل الشريعة مع استخراج الأحكام/تفسيرات الفقهاء المسلمين. الحديث: هي المأثورات الشفوية المتعلقة بأقوال وأفعال النبي المسلم. حرفياً، يعني الحديث "السردية".

الحدود: كلمة تستخدم غالباً في الأدب الإسلامي عن حدود السلوك المقبول والعقوبات على الجرائم الخطيرة. في القانون الإسلامي أو الشريعة، الحدود عادة ما تشير إلى فئة من العقوبات التي يتم تطبيقها في بعض الجرائم التي تعتبر من "أوامر الله". وهي تشمل السرقة، والزنا، وشرب الخمر، والبهتان (الاتهام بالباطل)، والردة.

اجتهاد: هو مصطلح فني للشريعة الإسلامية يوصف عملية صنع القرار القانوني من خلال تفسير مستقل من مصادر قانونية، والقرآن الكريم والسنة. نقيض الاجتهاد هو التقليد.

المجلس: هو اسم للبرلمان في جمهورية إيران الإسلامية.

مجتهد: تشير إلى الحاصلين على درجة الدكتوراه في العلوم الدينية والمأذون لهم من قبل الحكومة بتقديم قرارات دينية قانونية. عموماً، المجتهد هو مسلم متعلم، وعادة من الرجال، يصدرون أحكامهم وفقاً لصحيح القانون الإسلامي (والذي قد يكون أو لا يكون ملزمة قانوناً للآخرين).

القرآن: لغوياً هو ما يُقرأ، وهو النص الديني الرئيسي للإسلام. ويعتقد المسلمون أن القرآن الكريم كتاب الله لإرشاد وتوجيه الناس، ويعتبر النص العربي الأصلي هو الوحي النهائي من الله.

الشريعة: غالباً ما يشار إلى الشريعة في اللغة الإنجليزية الحديثة على أنها مفهوم إسلامي، ومجموعة من القوانين الدينية الإسلامية. وبهذا الاستخدام، فإنها تشير إلى الإطار القانوني الذي ينظم الجوانب العامة والحياة الخاصة لأولئك الذين يعيشون في نظام قانوني قائم على أسس الشريعة الإسلامية وكذا للمسلمين الذين يعيشون خارجه. تتعامل الشريعة مع كثير من جوانب الحياة اليومية ويشمل ذلك السياسة والاقتصاد، والخدمات المصرفية، والأعمال التجارية، والعقود، والأسرة، والجنس، والصحة، والقضايا الاجتماعية.

الشيعة: هي ثاني أكبر طائفة من الإسلام بعد الطائفة السنية. ويطلق على أتباع المذهب الشيعي الشيعة.

السنة: حرفياً، "العادة"، تشير السنة إلى أقوال وأفعال نبي الإسلام سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم.

السني: الإسلام السني هو أكبر طائفة من الإسلام. ويشار أيضاً إلى أنه أهل السنة والجماعة، (بمعنى الجماعة التي تتبع ما جاء من أقوال أو أفعال لرسول الله صلي الله عليه وسلم، ويطلق عليهم إختصاراً جماعة أو أهل السنة).

الزنا: الزنا في الإسلام هو العلاقة الجنسية غير المشروعة قبل أو بعد الزواج وينطبق على كل من الرجل أو المرأة.

المراجع

عباس جولزاده، م، (2007). *Nazam-e ghazayi dar tangena: Tahlili bar arayesh niruha-ye movafegh va mokhalef-e sangsar* (النظام القضائي في الأزمات: تحليل عن القوى المؤيدة والمناهضة للرجم). زنان، 86.

ألستي، أس. (2007). دراسة مقارنة لعقوبة الرجم في الإسلام واليهودية. العدالة مجلة السياسة، 4 (1).

ألستون، بي. (2006). الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك مسألة النفي والإعدام بإجراءات موجزة: ملخص خارج نطاق القضاء أو الإعدام التعسفي: تقرير المقرر الخاص، السيد فيليب ألستون. إضافة: بعثة إلى نيجيريا.

<http://www.universalhumanrightsindex.org/documents/841/814/document/en/text.html>.

منظمة العفو الدولية (2008). إيران: أوقفوا الإعدام رجماً.

<http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE13/001/2008/en/ec69fe85-d981-11dc-a340-29dd7d6e4103/>.

منظمة العفو الدولية (2009). يجب على إندونيسيا إلغاء القانون الجديد القاسي الذي يقضي بالرجم و الضرب بالعصا.

<http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/news/indonesia-must-repeal-cruel-new-stoning-caning-law-20090917>.

الإجابة على الأنصار. صحة وموثوقية فارو الكافي.

http://www.answeringsansar.org/answers/creed_of_shiafiexplained/sunnis_tahreef_flyer.pdf.

أصلان، آر. (1998). مشكلة الرجم في القانون الجنائي الإسلامي. مقالة عرضت في مركز تحليل البحوث الإيراني (CIRA) المؤتمر، بورتلاند، أو، 1998. في ملف من الكاتب.

باغي، إي. (2007أ). الحجر الدامي: الإعدام رجماً.

<http://www.iranhumanrights.org/2008/08/baghibloodiedstone/>.

باغي، أم. (2007ب). يجب على النظام أن يقرر: مقابلة مع آية الله حسن قلي المرعشي.

<http://shahrvandemroz.blogfa.com/post-78.aspx>.

باوواب لحقوق الإنسان للمرأة (2003). تنفيذ الشريعة في نيجيريا: الرحلة حتى الآن.

بوجنوردي، أم. (2007). في رأي الإمام، تعميم صدر لحظر الرجم. مقابلة مع آية الله موسوي بوجنوردي.

http://rezaei.typepad.com/hassan_rezaei/files/stoning_in_figh_ayatollah_bojnurdi.doc.

لجنة مناهضة التعذيب (2006). النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة 19 من الإتفاقية: استنتاجات وتوصيات لجنة مناهضة التعذيب: قطر
<http://www.universalhumanrightsindex.org/documents/829/406/document/en/text.html>.

لجنة حقوق الطفل (2005). الملاحظات الختامية: جمهورية ايران الإسلامية
<http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/%28Symbol%29.CRC.C.15.add.243.En?Opendocument>.

كوبيثورن، أم. دي. (1997). حالة حقوق الإنسان في جمهورية ايران الإسلامية.
<http://www.unhchr.ch/Huridoca/Huridoca.nsf/%28Symbol%29.CRC.A.52.472.En?Opendocument>

داريني، أيه. أيه. (2002). يقول كبار رجال الدين في ايران أنه يمكن وقف الموت رجما.

عبادي، أس (2007). ممارسة الرجم في قوانيننا: مقابلة مع شيرين عبادي. ترجم من قبل شاهبور أس.

إقتداري، جي. (1997). جمهورية ايران الإسلامية والإعدام لتهمة الزنا والشذوذ الجنسي.
<http://web.archive.org/web/19980214141404/http://www.ihrwg.org/CP/cirapapr1.htm>.

انجنير، أيه. أيه. (2007). الزنا وعقوبة القرآن الكريم.
http://www.futureislam.com/20070501/insight/asgharali/Adultery_and_Quranic_Punishment.asp.

ارتورك، واي (2006). إدماج حقوق الإنسان للمرأة والمنظور الجنساني: العنف ضد المرأة.
<http://www.universalhumanrightsindex.org/documents/848/822/document/en/text.html>.

الإتحاد الأوروبي: البرلمان الأوروبي (2008). ثورة البرلمان الأوروبي في مجال حقوق المرأة في ايران.

<http://www.unhcr.org/refworld/docid/483ac2dc2.html>.

لجنة حقوق الإنسان (2005). النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة 40 من الإتفاقية: الملاحظات الختامية للجنة حقوق الإنسان: اليمن.
<http://www.universalhumanrightsindex.org/documents/825/734/document/en/text.html>.

إبن آدم الكوثري، أم. العقوبة القانونية للزنا.
http://qa.sunnipath.com/issue_view.asp?HD=1&ID=4208&CATE=42.

إمام، أيه. (2003). المرأة، والقوانين الإسلامية، وحقوق الإنسان في نيجيريا. كلمة رئيسية ألقته د. عائشة إمام.

[http://www.wilsoncenter.org/index.cfm?topic_id=1417&categoryid=09B6BF6565BFE7DC40F567F157F96E15&fuseaction=topics.news_item_topics&news_id=44660.](http://www.wilsoncenter.org/index.cfm?topic_id=1417&categoryid=09B6BF6565BFE7DC40F567F157F96E15&fuseaction=topics.news_item_topics&news_id=44660)

الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان (2009). إيران/عقوبة الإعدام: سياسة إرهاب الدولة.
<http://www.fidh.org/IMG/pdf/RapportfiIranfinal.pdf>.

جاهانجير، أيه. (2005). الحقوق المدنية والسياسية، يشمل التعصب الديني: تقرير المقرر الخاص لحرية الدين أو المعتقد، السيدة أسماء جاهانجير: بعثة إلى نيجيريا.
<http://www.universalhumanrightsindex.org/documents/843/802/document/en/text.html>.

جانيس، ونوييز م، ج (2006). القانون الدولي: قضايا وتعليق.

جواد لاريجاني، أم. (2007). الرجم لا يتناقض مع حقوق الإنسان! مؤتمر جواد لاريجاني الصحفي. ترجمه نيلوفر شاه محمداني. حرره ناويد فافعي.
<http://www.stopstoning.net/spip.php?article44>.

كار، أم. (2007). تاريخ موجز عن النضال الشعبي لإنهاء الرجم. حملة أوقفوا الرجم إلى الأبد. ترجمة أيه. رويبا.

مير حسيني، ز (1999). الإسلام والجنس. مطبعة جامعة برينستون.

منتظري، أنتش. أيه. (2007). آية الله حسين علي منتظري والرجم.
<http://www.islamopediaonline.org/readFatwa.php?fid=1248>.

ناصر دي. جي. (2002). حقوق الإنسان للمرأة في النظم القانونية العلمانية والدينية. في الشريعة والحقوق الإنسانية للمرأة في نيجيريا: إستراتيجيات العمل، مؤتمرات إستراتيجية لمدة يومين حول النظام القضائي الإسلامي وحقوق المرأة في شمال نيجيريا، فندق روشفيو، أبوجا. وارد سي، لاغوس وواكول، إينوغو بدعم من مؤسسة هنريش بول.

نيوف، أنتش. (15 مارس 2008). حفيد الخميني ينتقد رجم الزناة. ترجمة من اللغة العربية سونيا فريد.

<http://www.alarabiya.net/articles/2008/03/15/46970.html#002>.

نواك، (2008). تقرير المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

<http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/G08/101/61/PDF/G0810161.pdf?OpenElement>.

أوبا، أيه. أيه. (2003). تحسين وصول المرأة إلى العدالة ونوعية إدارة شؤون العدالة الجنائية الإسلامية في شمال نيجيريا. في إيزيلو، جيه. أن، لادان، أم. تي، وأفولابي-أكبودي، أيه.، محررون، تنفيذ الشريعة في نيجيريا: قضايا التحديات على حقوق المرأة والوصول إلى العدالة. معونة المرأة الجماعية (WACOL)، إينوغو/بوست هاركورت/ أبوجا ومركز بحوث المرأة للتوثيق والمحاماة (WARDC)، بدعم من مؤسسة هاينريش بول.

بيترز، آر. (1994). أسلمة القانون الجنائي: تحليل مقارن. *Die Welt des Islams*. 34 (2): 246 - 274.

قريشي، أيه. (2008). من الذي يقول أن الشريعة تطالب بـرجم النساء؟؛ وصفا للشريعة الإسلامية والدستورية. <http://ssrn.com/abstract=1140204>.

راديو فاردا (12 يوليو 2007). آية الله منتظري يدين الرجم. ترجمة مانيش. <http://www.stopstoning.net/spip.php?article4>.

رئيسي، جي. (2006). الاعتراض على وسائل الإثبات بالذنب في حالات الرجم: مقابلة مع غلام حسين رئيسي أجرتها سهيلة وحدات. ترجمة شوكة درويش. <http://www.stopstoning.net/spip.php?article16>.

رجالي، دي. (2001). دراسة عن ممارسة: التحقيق في القتل رمياً بالحجارة. نقد: مجلة دراسات الشرق الأوسط، 10(18): 67-100.
صانعي، واي. (2004). مقابلة رئيس التحرير الإقتصادي مع سماحة آية الله صانعي. <http://saanei.org/?view=02,00,03,00,0#02,01,03,6,0>.

صدر، أس (2006). إحياء قانون الرجم المهجور. ترجمة مريم. <http://www.stopstoning.net/spip.php?article11>.

صدر، أس. ووحداتي، أس. (2006). التمييز بين الجنسين في الرجم. <http://www.stopstoning.net/spip.php?article20>.

صالح المنجد، الفتوى رقم 101972. <http://islamqa.com/en/ref/101972/punishment%20adultery>.

الشيرازي، أيه. أتش. دي. الخطايا الكبرى: كامل الكتاب. <http://www.al-islam.org/greaterfisinsficomplete/>.

سيد أحمد، أيه. أس. (2001). مشاكل في التطبيقات المعاصرة للعقوبات الجنائية الإسلامية: عقوبة الزنا بالنسبة للمرأة. المجلة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط، صفحات 187-204.

حملة أوقفوا الرجم إلى الأبد (2007أ). القضاء الإيراني تؤكد رجم جعفر كياني. <http://www.stopstoning.net/spip.php?article37>.

حملة أوقفوا الرجم إلى الأبد (2007ب). أحاديث القاضي الإيراني حول الرجم. <http://www.stopstoning.net/spip.php?article29>.

تمدونفار، أم. (2001). الإسلام والقانون والسيطرة السياسية في إيران المعاصرة. مجلة للدراسة العلمية للدين، 40 (2): 205 - 219.

توفيد لادن، أم. (2002). حقوق المرأة والوصول إلى العدالة في إطار الشريعة في شمال نيجيريا. في الشريعة والحقوق الإنسانية للمرأة في نيجيريا: إستراتيجيات العمل، مؤتمرات إستراتيجية لمدة يومين حول النظام القضائي الإسلامي وحقوق المرأة في شمال نيجيريا، فندق روشفيو، أبوجا. وارد سي، لاغوس وواكول، إينوغو بدعم من مؤسسة هنريش بول.

تيرمان، آر. (2007). حملة أوقفوا الرجم إلى الأبد: تقرير.
<http://stop-killing.org/files/Termanfistoning.pdf>.

الجمعية العامة للأمم المتحدة (1998). حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية.
<http://www.unhchr.ch/Huridocda/Huridoca.nsf/0/fc69802134b6065c8025666a004fb81e?Opendocument>.

الجمعية العامة للأمم المتحدة (2008). تقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية.
<http://www.onecountry.org/e201/UNfiSGfireportfiIranfi2008fiN0853075.pdf>.